العلاقات الروسية – التركية بين الثوابت الإستراتيجية والمُتغيّرات السِّياسيَّة

م.د. سماح مهدي صالح العلياوي
كلية مزايا الجامعة
Email: Samahmehdi2@gmail.com

المُلخص

تُعدُّ العلاقات الروسية – التركية محوراً أساسياً في العلاقات الأورو– آسيوية، لا سيّما أن كِلا الدَّوَلتين يتمتعان بأهميَّة جيواستراتيجية وجيوبوليتيكية في التخطيط الإستراتيجي العالمي، حيث سعت كلٌّ من الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية العثمانية إلى التمدُّد في آسيا الوسطى، والقوقاز، والبلقان، وبعد الحرب العالمية الأولى عام 1918، اقتحمت أوروبا موجة من الجمهوريات، وتَمَيَّزت بزوال أربعة إمبراطوريات هي: العثمانية، النمساوية، الألمانية، والروسية، وبعد الحرب العالمية الثانية عام 1945، انقسم النظام العالمي إلى معسكرين: رأسمالي بقيادة الولايات المتَّحدة، وشيوعي بقيادة الاتِّحاد السُّوفياتي، وأصبحت تركيا خط الدفاع الأول ضدَّ النفوذ الشيوعي في الشَّرق الأوسط، إذ انضمَّت إلى حلف شمال الأطلسي، وحلف بغداد، إلاَّ أن العلاقات الروسية – التركية تخللها التفاهم حول قضايا مُحدِّدة.

وبعد تفكُّك الاتِّحاد السُّوفياتي عام 1991، وبروز النظام الدُّوَلي الجديد الأحادي القطبية بقيادة أميركية، فقد أنكفئت روسيا، بينما سعت تركيا إلى بقائها في المنظومة الغربية، وقد دفعت أميركا إلى توسُّع حلف شمال الأطلسي في محاولة لاحتواء روسيا، لكن سرعان ما حدثت مُتغيّرات، أهمُّها: وصول الرئيس الرّوسي "فلاديمير بوتين" إلى سدة الحكم عام 2000، إذ طرح إستراتيجية إعادة الدَّور الرّوسي العالمي، ما ترافق مع الإستراتيجية الأميركية بعد تفجير برجَي التِّجارة العالمية ومبنى البنتاغون عام 2001، كذلك وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة "رجب طيب أردوغان" عام 2002، تحت شعار إستراتيجية تصفير المشكلات، غير أن التنافس الرّوسي– التركي لم تخف وطئتُهُ في بحر قزوين، البحر الأسود، البحر الأدرياتيكي، والبحر الأيوني، وفي ظلّ ما سُمِّي **"ثورات الربيع العربي"** عام 2010، حدثت الأزمة السورية عام 2011، وقد دعمت روسيا بقاء النظام السوري، بينما دعمت تركيا الإستراتيجية الأميركية في إسقاط النظام.

الكلمات المفتاحية : العلاقات الروسية – التركية، الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، روسيا، تركيا، سورية، حلف شمال الأطلسي، المُتغيّرات السِّياسيَّة، داعش، الدولة الإسلامية في العراق والشام.

Russian – Turkish relations between strategic constants and political variables

Samah Mahdi Saleh Al-Elawi
Mazaya College

Summary

Russian – Turkish relations are central to Euro – Asian relations, especially since both countries have geostrategic and geopolitical importance in global strategic planning. Both the Russian Empire and the Ottoman Empire sought to expand in Central Asia, the Caucasus, the Balkans. After the First World War 1918, Europe broke into a wave of republics which were characterized by the demise of four empires: Ottoman, Austrian, German and Russian, the world order was divided after the Second World War in 1945 into two camps: a United States – led capitalist and a Communist led by the Soviet Union which makes Turkey became the first line of defense against Communist influence in the Middle East which encourage Turkey to join the North Atlantic Treaty Organization alliance, and the Baghdad alliance, but the Russian – Turkish relations were interspersed with understanding on specific issues. After the dissolution of the Soviet Union in 1991, and the emergence of the new unipolar American – led international order, Russia was revived, while Turkey sought to survive in the Western system. America pushed North Atlantic Treaty Organization expansion in attempt to contain Russia. But so many significant variables have changes quickly such as the arrival of Russian President "Vladimir Putin" To power in 2000, which put forward a strategy to restore the role of Russia in the world, which coincided with the American strategy after the bombing of the World Trade Towers and the Pentagon in 2001, as well as the arrival of the Justice and Development Party under the leadership of "Recep Tayyip Erdogan" in 2002, under the slogan of a strategy to solve problems, but the Russian – Turkish rivalry did not hide in the Caspian Sea, The Black Sea, the Adriatic Sea, and the Ionian Sea. Under the so – called "Arab Spring Revolutions" in 2010, the Syrian crisis occurred in 2011, Russia supported the survival of the Syrian regime, while Turkey supported the American strategy of overthrowing the regime.

Keywords: Russian - Turkish relations, United State, Soviet Union, Russia, Turkey, Syrian, North Atlantic Treaty Organization, Political variables, ISIS, Islamic State in Iraq and Syria.

مُقدِّمة

تميَّزت العلاقات الروسية – التركية بعمقها الّذي يعود إلى نهاية القرن السابع عشر, إذ بدأت روسيا القيصرية تضغط على الدَّولة العثمانية لاعتبارات استعمارية مفجرة "المسألة الشَّرقية"، والّتي أصبحت أحد إشكاليات التوازن الأوروبي المؤدية للحرب العالمية الأولى عام 1918، وتحوُّلت الإمبراطورية الروسية إلى الاتِّحاد السُّوفياتي، وتهمشت الإمبراطورية العثمانية إلى تركيا الحديثة عام 1923, القائمة على تحويل مِيْزة السُّلطان إلى الرئيس، والنظام السِّياسيّ المُجدِّد، والانفتاح العصري على أوروبا، وقد اتَّسَمت علاقاتهما بالهدوء والتعاون، لكن التحالف الّذي جمعهما لمحاربة النازية والفاشية في الحرب العالمية الثانية 1945، سرعان ما انهار تحت تأثير انقسام النظام العالمي إلى الثنائي القطبية، حيث أصبح شيوعي بقيادة الاتِّحاد السُّوفياتي، ورأسمالي بقيادة الولايات المتَّحدة، بالإضافة إلى تأثير السِّياسة الأميركية الرامية إلى إدخال تركيا في الجبهة الجنوبية للدفاع عن التحالف الغربي ضدَّ الاتِّحاد السُّوفياتي عبرَ حلف شمال الأطلسي, وهو ما جعل العلاقات الروسية – التركية تتميَّز بالتأزم مع نوع من التفاهم حول بعض المسائل الهامة.

وبعد تفكُّك الاتِّحاد السُّوفياتي في كانون الأول/ديسمبر 1991، تفردت أميركا في إدارة الشؤون الدُّولية في عالم أحادي القطبية، قائم على الهيمنة السِّياسية، العسكرية، الإقتصادية، والثَّقافية، وبدا واضحاً بأن روسيا الاتِّحادية تعاني من ضياع إستراتيجي في تحديد الأولويات في ظلّ الاعتقاد المفرط بجدوى المنهج الليبرالي في أخراج روسيا من أزماتها، والّذي أنعكس سلباً على خياراتها وتوجهاتها الإستراتيجية، إذ انكفأت روسيا إلى معالجة الأزمات الداخلية، في الوقت الّذي أطلقت الولايات المتَّحدة المشروع الخاص بتوسيع الدَّور الوظيفي والجيوبوليتيكي لحلف شمال الأطلسي للدفاع عن المصالح الأميركية – الأوروبية، وتأثير ذلك على التوازن والأمن العالمي، وقد أصبحت روسيا أمام تحدّيات تؤثِّر على مصالحها وأمنها القومي في ظلّ التحالفات والتكتُّلات الّتي رسمت أنماط للعلاقات الروسية، خاصَّة مع المهام الجديدة لحلف شمال الأطلسي ليضمُّ جورجيا وأوكرانيا، ما وضع العمق الإستراتيجي الرّوسي في وضع حرج.

أمَّا تركيا الّتي تتمتَّع بخصاص جيوبوليتيكية، أهمُّها: تحكمها بالمضائق ذات المواصفات الملاحية الهامة في الإستراتيجية الإقليميَّة والدُّولية، فضلاً عن موقعها الجغرافي المجاور للاتِّحاد السُّوفياتي، فموقع تركيا الآسيوي– الأوروبي المتفاعل مع الموروث الإسلامي– العثماني، والتوجُّهات الكمالية العلمانية كلها أدَّت إلى تعدُّد الخيارات الأيديولوجيَّة التركية، وجعلت تركيا بمثابة الجسر الأقصر بين قارتي آسيا بأغلبيتها المسلمة ومكوّنات حضارتها الشَّرقية، وأوروبا المسيحية بقِيَم المدنية، وبعد التغيُّرات الّتي صاحبت العلاقات الدُّوْلية بعد الحرب الباردة، فإن تركيا بعثت فيها المخاوف من أحتمال تراجع دورها إلى دولة هامشية، ولذلك حسمت القيادات التركية توجهاتها نحو الغرب، وأصبحت المركز من التحوُّلات الجذرية في آسيا الوسطى، والقوقاز، والبلقان الّتي تَعتبر بؤرة إستراتيجية، وأصبح الاستيلاء عليها أساساً للنفوذ العالمي في أوروبا.

وقد أصبحت تركيا تميل تدريجياً نحو النظام الديمقراطي تطبيقاً للقوانين المتراكمة للاتِّحاد الأوروبي، بهدف تعزيز وضعها التفاوضي لنيل العضوية الكاملة، وتجسير الفجوة مع القِوى

الإقليميَّة المُنافسة من خلال بناء العلاقات الإستراتيجية مع إسرائيل، وزيادة أهميتها الأورو– أطلسية، وقد حظيت تركيا بمهام ووظائف تهدف إلى تأمين المصالح الغربية والوقوف بوجه الحكومات والجماعات الراديكالية المعادية للمصالح الأميركية، ناهيك عن دورها في ردع روسيا الاتِّحادية في آسيا الوسطى، والقوقاز، والبلقان.

لكن شكّلت المُتغيّرات الإقتصادية والسِّياسيَّة بداية القرن الحادي والعشرين فرصة لإعادة النظر في طبيعة علاقاتهما؛ فقد تزامن انطلاق مشروع الرئيس الرّوسي "فلاديمير بوتين" عام 2000، لاستعادة قوَّة روسيا ونفوذها الخارجي، مع مشروع حزب العدالة والتنمية بقيادة "رجب طيب أردوغان" عام 2002، لإحياء المكانة الإقليميَّة والدُّوْلية لتركيا. إذ إن فترة خمود القوَّة الروسية ذات القدرات الهائلة لم تدم كون النخب السِّياسيَّة امتلكت تصورات مُحدَّدة لاستعادة الدَّور العالمي لروسيا، بالاعتماد على عوامل ذاتية وموضوعية تؤهِّلها للتوسُّع في محيطها الجيوسياسي، منهية فترة الانكفاء من خلال إنْهاء الانتماء الأيديولوجي، وانتهاج البراغماتية لإعادة صياغة موازين القِوى بما يغير الوضع الجيوبوليتيكي الدُّوْلي، ولا سيّما التوسُّع الغربي نحو العمق الإستراتيجي الرّوسي عن طريق حلف شمال الأطلسي، ونظام الدرع الصاروخي الموجه نحو موسكو، وللخروج من التطويق الغربي وتحقيق الطموحات انتهجت موسكو سياسة عمادها استعادة مكانة روسيا على اعتبارها فاعل إستراتيجي في القوَّة العالمية، واعتماد خيار الانفتاح على النظام الأورو– أطلسي من خلال دعم الشراكة، والتعاون، والاكتفاء بالمكاسب النسبية مع تبني طرح الأورو– آسيوية الجديدة لاسترجاع الإرث الإمبراطوري السُّوفياتي في مناطق العمق الإستراتيجي الرّوسي، وقد طمحت روسيا من خلال العلاقة مع تركيا إلى مواجهة المخاطر الإقتصادية المترتبة على العقوبات الغربية، وإيجاد شركاء ضمن التحالف الغربي لاستقطابهم وتحييدهم عن أيّ خطَّة غربية لاحتوائها مجدَّداً

أمَّا تركيا فقد رغبت بأن تكون مركزاً للكتلة القارية الأورو– آسيوية، من خلال إستراتيجية حزب العدلة والتنمية، والقائمة على إستراتيجية تصفير المشكلات، واتِّباع سياسة خارجية مُتعدِّدة الأبعاد ومُتعدِّدة المسالك، وإعادة تعريف دور تركيا في السَّاحة الإقليميَّة والدُّوْلية، بهدف تحويل تركيا إلى دولة مركزية فاعلة من خلال إعادة النظر في الوضع الجيوبوليتيكي على اعتباره أداة للانفتاح على العالم ضمن خطوات مرحلية من أجل تحويل التأثير الإقليمي إلى تأثير دولي، بما يسمح لتركيا في صنع السِّياسات العالمية، وإحياء الحضور التركي السِّياسيّ والإقتصادي في العديد من المناطق في الشَّرق والغرب.

وجراء **"ثورات الربيع العربي"** عام 2010، حدثت الأزمة السورية عام 2011، الّتي ساهمت في بروز التنظيم الإرهابي الدَّولة الإسلاميَّة في العراق والشام **"داعش"**، وتزايد المطالبات الكُردية لإنشاء دولة، ناهيك عن تزاحم نفوذ القِوى الكُبْرَى بين المطالبة بإسقاط النظام السوري وهي: أميركا، وإسرائيل، والاتِّحاد الأوربي، وتركيا، ودُوَل الخليج العربي، وبين الّتي دعمت النظام السوري وهي: روسيا، والصين، وإيران، ما جعل البيئة الأمنيَّة المحيطة بالعلاقات الروسية – التركية تشهد توتُّرات، لكن سعت الدولتان إلى التوازن بين البُنية الداخلية والدُّوْلية، لكنّه لم يؤد إلى تلاشي طموحاتهما المُتنافسة، وبسبب طبيعة مصالحهما الّتي تنطوي على تحالفات مع أطراف متناقضة أصبح تعزيز دور أحدهما يعني إضعافاً لدور الآخر.

أهميَّة الدراسة

تنبثق الدراسة من أهميَّة أنَّ العلاقات الروسية – التركية أخذت عدَّة مسارات، وتعرضت إلى العديد من الأزمات، وهي تؤثِّر وتتأثر بالمستجدات الإقليميَّة والدُّولية، كون روسيا وتركيا مهمتان ليس بمعايير القوَّة فحسب، وإنَّما بمعايير القدرة في التأثير المتبادل، وفي علاقات الصِّراع والتعاون بالمحيطات القريبة.

إشكالية الدراسة

تنطلق الدراسة من إشكالية مفادها: **"العلاقات الروسية – التركية بين الثوابت الإستراتيجية والمُتغيِّرات السِّياسيَّة"**، ولا سيّما أن كلٌّ منهما يعاني معضلة تحديد الهويَّة بعد الحرب الباردة، حيث أن روسيا تعاني الصِّراع بين ماضيها الشيوعي، وبين أن تكون الدَّولة القومية أو الدَّولة القطبية، كما إن فشل تركيا في الحصول على عضوية الاتِّحاد الأوروبي شكل نزعة قومية أو دينية دفعتها إلى المحاور الإقليميَّة، ما حفَّز الطرفين على التنافس لإيجاد مكانة في آسيا الوسطى، والقوقاز، والبلقان، والأزمة السورية، فضلاً عن تأثير العوامل الدُّوْلية على الطرفين، خاصَّة العامل الأميركي، ومن هنا تبرز التساؤلات التالية، وهي:

- ما هي طبيعة الخلفية التاريخية والمرتكزات المحورية في العلاقات الروسية – التركية؟
- ما هي المحاور الإستراتيجية الإقليميَّة في العلاقات الروسية – التركية؟
- ما هي المُتغيِّرات الدُّولية ذات التأثير المباشر على العلاقات الروسية – التركية؟
- ما هي تداعيات الأزمة السورية على العلاقات الروسية – التركية؟

فرضية الدراسة

تتمحور الدراسة حول فرضية أنَّ العلاقات الروسية – التركية تمثل محوراً أساسياً في العلاقات الإقليميَّة الأورو– آسيوية، وهذه العلاقات عرضه للمُتغيِّرات الدُّولية، وأن العلاقات الروسية – التركية بعد الحرب الباردة لم تُعدُّ علاقات صراعية، بل قائمة على الشد والجذب بين حالتي التنافس والتعاون.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي في الأساس، نظراً لأهميته في إعطاء خلفية تاريخية عن مراحل تطوُّر العلاقات الروسية – التركية، والوسائل المتبعة في تنفيذها، كما تمت الاستعانة بالأداة التحليلية، وذلك للحاجة إلى إيضاح الحوادث، واستكشاف العلاقات السببية، وما آلت إليه، والاستعانة بالمنهج الوصفي، بغية توصيف العلاقات الروسية – التركية في ضوء الواقع الإقليمي والدُّوْلي.

هيكليَّة الدراسة

لقد اشتملت الهيكليَّة العامة للدراسة على كلٌّ من المُلخص، والمُقدِّمة، والخاتمة، كما تضمَّنت الدراسة أربعة مباحث، وكل مبحث تضمَّن مطلبين، ففي المبحث الأول تحت عنوان: **"المرتكزات المحورية في العلاقات الروسية – التركية"**. أمَّا المبحث الثاني فقد تضمَّن: **"مكامن توزيع القِوى الإقليميَّة وأثرها في العلاقات الروسية – التركية"**. وقد تناول المبحث الثالث: **"المُتغيِّرات الدُّوْلية المؤثرة في العلاقات الثنائية الروسية – التركية"**. وشمل المبحث الرابع: **"طبيعة العلاقات الروسية – التركية في ضوء الأزمة السورية"**.

المبحث الأول
المرتكزات المحورية في العلاقات الروسية – التركية

تُعدُّ العلاقات الروسية – التركية محور للتجاذبات الأوروبية، إذ أخذت العلاقات الثنائية عمقها التاريخي من الاعتبارات القومية المحفِّزة للتغلغل الإمبراطوري، حيث سعت كلٌّ من الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية العثمانية إلى توسيع دوائر نفوذهما، لكن بعد تفكُّك الإمبراطوريتين أخذت العلاقات الثنائية تتأثر بطبيعة المُتغيّرات الخارجية، وخاصَّة بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية اللّتين أدتا إلى انْهِيَار أسس الدَّوَلتين، وتشكيل دولاً حديثة خضعت لاشتراطيات الحرب الباردة، والنظام الدُّوْلي الأحادي القطبية. وعليه، سوف نقسِّم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هي: المطلب الأول، الصِّراع في العلاقات الثنائية في ظلّ الحروب العالمية الكُبْرَى. والمطلب الثاني، المسارات المُتعدِّدة في العلاقات الثنائية في ظلّ الحرب الباردة. والمطلب الثالث، تعزيز المصالح الإستراتيجية في ظلّ النظام الدُّوْلي الأحادي القطبية.

المطلب الأول: الصِّراع في العلاقات الثنائية في ظلّ الحروب العالمية الكُبْرَى

إنَّ ضعف الإمبراطورية العثمانية أواخر القرن الثامن عشر دفع روسيا القيصرية إلى الاهْتِمام بمصير الدَّولة العثمانية, لأنَّ روسيا تعتبِر من الدُّوَل الحبيسة، وتحتاج منفذاً من البحر الأسود إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط, عن طريق السَّيطرة على القسطنطينية ومضائق البسفور والدردنيل, كما سعت روسيا إلى تأسيس الدَّولة السلافية الكُبْرَى عن طريق تجميع النفوذ الرّوسي في شبه جزيرة البلقان[1]، في الوقت الّذي أخذ ضعف الإمبراطورية العثمانية يثير اهتمام القِوى الأوروبية، وأهمُّها: بريطانيا، فرنسا، النمسا، وبروسيا، ولا سيّما بعد ثورات الشَّعوب في البلقان، وغيرها من الشَّعوب الخاضعة للإمبراطورية العثمانية، وبذلك برز الصِّراع في العلاقات الدُّوْلية بعنوان: **"المسألة الشَّرقية"**[2].

لقد حصلت حروب أثقلت كاهل الدَّوَلتين الروسية والتركية عام 1768، لكن الإمبراطورة الروسية "كاترين العظيمة" **(Catherine the Great)**[3] أدركت أهميَّة تغيير القواعد البحرية في البحر الأسود بما يتلائم مع متطلبات توسيع الأراضي الروسية، وعليه عُقدت روسيا والدَّولة العثمانية معاهدة باسم "كينتشك كاينارجي" **(Kichuk Kainarji)** عام 1774، الّتي أعطت روسيا الحق في عبور المضائق البحرية، وتسيير سفنها التجارية في البحر الأسود، لكن تجدَّدت الاشتباكات بين الطرفين عام 1787، ونتيجة لضعف الإمبراطورية العثمانية عُقدت معاهدة "جاسي" **(Jassy)** عام 1792، الّتي أعطت روسيا مساحة أوسع حتى نهر "دنيستر" **(Dniester)** في أوكرانيا[4]، كما تنازلت تركيا عن ميناء "أزوف" **(Azov)** في شمال شرق البحر الأسود، وشبه جزيرة القرم، وهو ما جعل البحر الأسود بمثابة قاعدة للأسطول الرّوسي. وقد استمرَّت روسيا في دعم الحركات المُناهضة للإمبراطورية العثمانية بعنوان حماية الشَّعوب السلافية من الحكم العثماني، وحماية الأرثوذكس والرعايا المسيحيين، ممَّا دفع العثمانيين إلى إعلان الحرب على الروس عام 1806، وكانت النتيجة سيطرة روسيا على "بيسارابيا" **(Bessarabia)**، وهي منطقة تقع داخل جمهورية مولدوفا، وقد انتهت الحرب بعقد معاهدة

"بوخارست" **(Bucharest)** عام 1812، وكان من أهم شروطها بقاء ولايتي الأفلاق في رومانيا، والبغدان في مولدوفا خاضعتين للسَّيطرة العثمانية[5].

طلبت الدَّولة العثمانية المساعدة من الوالي المصري "محمد علي"، بهدف قمع الثَّورة اليونانية عام 1821، الأمر الّذي أدَّى إلى تدخل القِوى الأوروبية، وتحطيم الأسطول العثماني والمصري في خليج "نافارين" **(Navarre)** اليوناني عام 1827, وانتهز الروس الفرصة في شنّ الحرب على العثمانيين، لكن انتهت الحرب بعقد معاهدة "أدرنة" **(Adranah)** عام 1829، الّتي ساهمت في حصول روسيا على مركز في اليونان، وكذلك حصول اليونان على الاستقلال, وحينما تراجع الدّعم البريطاني والفرنسي عن مساعدة السُّلطان العثماني في حروب الشام بين السُّلطان العثماني والوالي المصري "محمد علي"، سارعت روسيا إلى عقد معاهدة مع الدَّولة العثمانية باسم "أونكيار اسكله سي" **(Onkyar Ascle C)** عام 1833، للتحالف الدفاعي، وبموجبها ألتزم العثمانيون بأقفال المضائق في وجه السفن الحربية المعادية لروسيا, لكن عُقدت اتِّفاقية "لندن للمضائق" عام 1841، بين فرنسا، بريطانيا، النمسا، بروسيا، والدَّولة العثمانية، وتضمَّنت منع السفن الحربية الأجنبية من دخول المضائق مع ترك المضائق حرة للسفن التجارية[6].

كما قامت حرب القرم عام 1853، نتيجة لطلب روسيا القيصرية من الإمبراطورية العثمانية أبرام معاهدة تضمن للقيصر حق حماية الرعايا الأرثوذكس في الدَّولة العثمانية، والّتي انتهت بهزيمة روسيا بعد مساندة الدُّوَل الأوروبية للدَّولة العثمانية، وإبرام معاهدة "باريس" عام 1856, وبموجبها منعت روسيا من إبقاء سفنها الحربية في البحر الأسود، وحينما قامت الثَّورة في البلقان ضدَّ العثمانيين عام 1875، أعلنت روسيا الحرب على الدَّولة العثمانية عام 1877, بذريعة تخليص الشَّعوب السلافية من العثمانيين، وبموجب معاهدة "سان ستيفانو" **(San Stefano)** عام 1878، حصلت كلٌّ من صربيا، والجبل الأسود، ورومانيا على الاستقلال[7]، وعُقدت الدُّوَل الأوروبية مؤتمر "برلين" عام 1878، الّذي أعطى مناطق معينة من الدَّولة العثمانية إلى روسيا، وهي: أرداهان وقارص شرق الأناضول، وبيسارابيا في مولدوفا، وباطوم في جورجيا[8].

وأدَّت المطالبات البلقانية بالانفصال عن تركيا إلى قيام حروب البلقان عام 1912, ما دفع الدُّوَل الأوروبية إلى زيادة التسلُّح عدَّة وعدد، ونتيجة لهذه الأجواء جاء اغتيال ولي عهد النمسا "فرانس فرديناند" **(France Ferdinand)**، ليكون السبب في الحرب العالمية الأولى خلال الأعوام (1914 – 1918)، إذ انقسمت الدُّوَل الأوروبية بين قوَّات الوفاق، وهم المملكة المتَّحدة لبريطانيا العُظمى وإيرلندا، والجمهورية الفرنسية الثالثة، والإمبراطورية الروسية، ضدَّ دُوَل الوسط وهم الإمبراطورية الألمانية، والإمبراطورية النمساوية المجرية، والدَّولة العثمانية، ومملكة بلغاريا. وحينما أغلقت الدَّولة العثمانية المضائق في وجه روسيا دخلت الأخيرة في عدَّة اتِّفاقيات سرية، أهمُّها: اتِّفاقية الأستانة عام 1915, بين روسيا، وفرنسا، وبريطانيا, وقد حصلت روسيا بمقتضاها على البوغازين، والأستانة، والشاطئ الغربي للبسفور، وبحر مرمرة، والدردنيل، وعُقدت اتِّفاقية سايكس بيكو عام 1916، بين فرنسا، وروسيا، وبريطانيا، وقد حصلت روسيا على منطقة تبليسي الجورجية، وعلى ولايات أرضروم، وطرابزون، ووان، وشمال

كوردستان، لكن بسبب قيام الثَّورة البلشفية عام 1917, أعلنت روسيا انسحابها من الحرب، والتخلِّي عن نصيبها من التركة العثمانية[9].

وأحدثت الحرب العالمية الأولى تغييرات جذرية في الخارطة السِّياسيَّة الأوروبية, فقد تفككت أربعة إمبراطوريات، وهي: الإمبراطورية الألمانية، والإمبراطورية النمساوية – المجرية، والإمبراطورية الروسية، والإمبراطورية العثمانية, وبالتالي، عُقد مؤتمر باريس للسَّلام في كانون الثاني/يناير 1919، كما عُقدت معاهدة "سيفر" **(Sever)** في آب/أغسطس 1920، الّتي اعترفت باستقلال أرمينيا، وإقرار حريَّة الملاحة في كل المياه الّتي كانت تسيطر عليها الدَّولة العثمانية، وأُجبرت الأخيرة على التخلِّي عن سلطاتها الأسمية في شمال إفريقيا والدُّوَل العربيَّة، وهذه المُتغيِّرات هيأت الظروف لـ"مصطفى كمال أتاتورك" ليحرر تركيا، ويجبر الوفاق على تعديل معاهدة "سيفر" بمعاهدة "لوزان" **(Lausanne)** في حزيران/يونيو 1923، وبموجبها عدّلت حدود تركيا، وعادت السِّيادة على ما يقرب من كل الأراضي الّتي تشمل تركيا الحديثة[10].

وبعد الحرب العالمية الأولى اتَّسمت العلاقات السوفياتية – التركية بطابع الود والتعاون, نتيجة لعدَّة أسباب، أهمُّها: هزيمة تركيا في الحرب، وعدم دعوة الاتِّحاد السُّوفياتي إلى مؤتمر الصلح, فضلاً عن رغبة تركيا في حماية ذاتها، وتخلِّي الاتِّحاد السُّوفياتي عن مطالبه الإقليميَّة بالمضائق التركية وبمدينة إسطنبول، وعليه، تمَّ أبرام معاهدة "الصداقة والتعاون" بين الاتِّحاد السُّوفياتي وتركيا في آذار/مارس 1921, حيث تمَّ أرجاع أرداهان وقارص إلى تركيا، وباطوم إلى الاتِّحاد السُّوفياتي، واعترف السُّوفيات بالسِّيادة التركية على المضائق، وقد أيَّد طلب تركيا بضمَّ مدينة الموصل إليها في مؤتمر "لوزان" عام 1923، وأبرم الجانبين معاهدة "الصداقة والحياد" في كانون الثاني/يناير 1925، كما دعم الاتِّحاد السُّوفياتي طلب تركيا بإعادة النظر في بنود معاهدة المضائق الملحقة بمعاهدة "لوزان"، ولذلك عُقدت في سويسرا اتِّفاقية "مونترو" **(Montreux)** لتحكيم المضائق التركية عام 1936, وبموجبها منحت تركيا السُّلطة على المضائق، كما تمَّ أبرام اتِّفاقية تجارية بين الاتِّحاد السُّوفياتي وتركيا عام 1934، تضمَّنت تقديم قروض صناعية إلى تركيا[11].

يتَّضح بأنَّ العلاقات الروسية – التركية خلال العهد الإمبراطوري أخذت منحىّ الصِّراع، لكن نتائج الحرب العالمية الأولى على كِلا الدَّولتين دفعهما إلى تغيير العلاقات الثنائية بموجب المصالح المتبادلة.

المطلب الثاني: المسارات المُتعدِّدة في العلاقات الثنائية في ظلّ الحرب الباردة

أوجدت الحرب العالمية الثانية خلال أعوام (1939 – 1945) واقعاً تمثَّل باسْتِبعاد الدُّوَل المهزومة، هي: ألمانيا، إيطاليا، النمسا، واليابان، أمَّا الدُّوَل المنتصرة فرنسا وبريطانيا فقد تراجع نفوذهما العالمي، بينما كرَّست الولايات المتَّحدة والاتِّحاد السُّوفياتي بوصفهما أعظم قوتين تتصدران المشهد الدُّوْلي، إذ أفرزت الحرب نظام الثنائية القطبية، بقيادة واشنطن للمعسكر الرأسمالي، وقيادة موسكو للمعسكر الشيوعي، وسرعان ما قام السُّوفيات بألغاء معاهدة "الصداقة والحياد" في آذار/مارس 1945، المعقودة مع تركيا كما طالب بتخلِّي تركيا عن مدينتي أرداهان

وقارص، وفي مؤتمر يالطا عام 1945، طالب بإعادة النظر في معاهدة "مونترو"، وسعى إلى زعزعة الأمن التركي عبرَ دعم التمرد الشيوعية والتركية للإطاحة بالنظام التركي عام 1946، في الوقت الّذي بلغ الصِّراع التركي– اليوناني أشده على جزيرة قبرص عام 1947[12].

لهذا وجدت تركيا من **"مبدأ ترومان"** و**"مشروع مارشال"**[13] فرصة للحصول على المساعدات، وخاصَّة بعد أن أدرك الغرب أن التهديد الشيوعي على أوروبا قد لا يتأتى عبرَ ألمانيا الغربية، وإنَّما عبرَ تركيا, ومن أجل إستراتيجية تطويق الاتِّحاد السُّوفياتي سعت أميركا لضمَّ تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952[14]، ودفعت تركيا للانضمام إلى "حلف بغداد" عام 1955[15]، بهدف تقليل المسافة المحصورة بين حلف شمال الأطلسي وحلف جنوب شرق آسيا "السيتو" **(SEATO)**[16]، لكن بعد وفاة الزعيم السُّوفياتي "جوزيف ستالين" **(Joseph Stalin)** عام 1953، شهدت العلاقات الثنائية تطوُّراً، وخاصَّة بعد سياسة الرئيس السُّوفياتي "نيكيتا خروتشوف" **(Nikita Khrushchev)**، إذ عبَّر عن تراجع حتمية الحروب بين الأنظمة المتعارضة **"سياسة التعايش السِّلمي"**، فقد أكَّد الاتِّحاد السُّوفياتي بأنه لا يسعى إلى أيّ مطالب في تركيا، وبعد الانقلاب التركي في أيار/مايو 1960، عرض السُّوفيات تسوية مسألة المضائق على أساس قبول الطرفين[17].

لقد وجدت أنقرة بأن الأمن القومي التركي أصبح موضع للمساومة من قِبَل الولايات المتَّحدة، ولا سيّما بعد بروز ما يُسمَّى **بـ"أزمة الصواريخ الكوبية"** عام 1962، حيث عرض الرئيس الأميركي "جون كينيدي" **(John Kennedy)** استعداده للرئيس السُّوفياتي "نيكيتا خروتشوف" في نقل الصواريخ الأميركية من تركيا لقاء سحب صواريخ الاتِّحاد السُّوفياتي من كوبا، وقد تأكَّدت المخاوف التركية من تراجع الدّعم الأميركي بعد القتال بين القبارصة الأتراك واليونانيين، إذ بدأت أنقرة بالتهديد بغزو جزيرة قبرص عام 1964، وهو ما دفع الرئيس الأميركي "ليندون جونسون" **(Lyndon Johnson)** أن يوجه رسالة إلى رئيس الوزراء التركي "عصمت إينونو" قائلاً: **"أنه في حالة حدوث تدخل تركي في قبرص, وهو أمر قد يؤدي إلى تدخل سوفياتي, فإن تركيا يجب أن لا تنتظر مساعدة أميركا لها"**[18].

إنَّ تلك المُتغيِّرات دفعت تركيا إلى الشعور بأهميَّة التقارب مع الاتِّحاد السُّوفياتي، وقد قام الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السُّوفياتي "نيكولاي بودگورني" **(Nikolai Pudgurni)** بزيارة أنقرة عام 1965، وقدم قرض إلى تركيا بقيمة مليون دولار، وفي العام نفسه قام رئيس الوزراء التركي "سعاد خيري أورغوبلو" بزيارة إلى موسكو، وتمَّ أبرام اتِّفاقية إقتصادية عام 1967، ونصت على التزام الاتِّحاد السُّوفياتي بمساعدة تركيا في بناء مشاريع الحديد والصلب، ومشاريع كيمياوية، ومصافي نفطية، كما قام رئيس الجمهورية التركية "جودت صوناي" بزيارة موسكو في عام 1969. ولعلَّ استمرار تطوُّر العلاقات الثنائية بعد الانقلاب التركي في آذار/مارس 1971، جاء نتيجة لسببين هما: **الأول**، تدهور العلاقات الأميركية – التركية بعد أن فرض الكونغرس حظر على تصدير الأسلحة إلى تركيا في عام 1975، ممَّا دفع تركيا إلى إغلاق (26) قاعدة عسكرية أميركية، **والثاني**، فهو نتيجة لانعكاس سياسة الوفاق الدُّوْلي، والّتي أقرتها منظَّمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومؤتمر "هلسنكي" **(Helsinki)** عام 1975[19].

وعلى الرغم من اعتراض الاتِّحاد السُّوفياتي على التدخُّل التركي في قبرص، غير أن رئيس وزراء الاتِّحاد السُّوفياتي "ألكسي كوسيغين" **(Alexei Kosygin)** أثناء زيارته إلى أنقرة عام 1976، حاول توقيع معاهدة صداقة وعدم اعتداء، لكنّه أخفق بسبب إصراره على انسحاب تركيا من حلف شمال الأطلسي، لكن تركيا سمحت لحاملة الطائرات السوفياتية "كييف" **(Kiev)** بالمرور من المضائق على الرغم من احتجاج حلف شمال الأطلسي، والّذي أعدَّ ذلك خرق لاتِّفاقية "مونترو"، وقد استمرَّت العلاقات الثنائية في التطوُّر، إذ خلال زيارة رئيس الوزارء التركية "بولنت أجاويد" إلى موسكو في حزيران/يونيو 1978, تمَّ التوقيع على **"الوثيقة السِّياسيَّة"**، والّتي بموجبها تخلِّى الاتِّحاد السُّوفياتي عن المطالبة بالأراضي التركية، غير أن الغزو السُّوفياتي إلى أفغانستان عام 1979، أعادَ أحياء المخاوف التركية من التوسُّع السُّوفياتي, حيث أدانت تركيا الغزو، ورفضت المشاركة في الألعاب الأولمبية في موسكو[20].

لكن بعد الانقلاب التركي في أيلول/سبتمبر 1980، سعت أنقرة إلى تطوير علاقاتها مع موسكو، حيث أعادت الثقة بين الدَّوَلتين زيارة وزير الخارجية التركي إلى موسكو عام 1982[21], وخلال زيارة رئيس الوزراء السُّوفياتي "قسطنطين تشرنينكو" **(Constantine Chernenko)** إلى أنقرة عام 1985, تركزت المباحثات حول التعاون الإقتصادي الطويل الأمد، والتوقيع على وثيقة تنص على توطيد التعاون في المجالات التجارية، والعلمية، والفنية، وبعد وصول ميخائيل غورباتشوف" **(Mikhail Gorbachev)** إلى السُّلطة في آذار/مارس 1985، كان يدرك تدهور الوضع الإقتصادي، واستشراء البيروقراطية والفساد في الاتِّحاد السُّوفياتي، ولذلك أعلن عن سياسة الـ"بيروسترويكا" **(Perestroika)**، وكذلك سياسة الـ"غلاسنوست" **(Glasnost)**[22]، وجوهر هذه السِّياسة هو التفكير السِّياسيّ الجديد من أجل إعادة هيكلة الاتِّحاد السُّوفياتي، وباتت العلاقات الدُّوْلية تحركها المصالح القومية، وضرورة التعاون للتغلب على التهديدات المشتركة الّتي تواجه رفاهية البشرية، ومن هذا المنطلق قام وزير الخارجية السُّوفياتي "إدوارد شيفردنادزه" **(Edward Shevardnadze)** بزيارة أنقرة عام 1990، كما قام الرئيس التركي "توركوت أوزال" بزيارة موسكو عام 1991، ووقع خلالها على اتِّفاقية الصداقة وحُسنُ الجوار والتعاون[23].

يتَّضح بأنَّ العلاقات الروسية – التركية خلال قيام الاتِّحاد السُّوفياتي تطوُّرت وفق المستجدات الدُّوْلية، ولا سيّما بعد سياسة التعايش السِّلمي، وبما يعزِّز المكانة الإقليميَّة لكِلا الطرفين الرّوسي والتركي.

المطلب الثالث: تعزيز المصالح الإستراتيجية في ظلّ النظام الدُّوْلي الأحادي القطبية

ورثت روسيا الاتِّحادية تركة ثقيلة نتيجة تفكُّك الاتِّحاد السُّوفياتي في كانون الأول/ديسمبر 1991[24]، وبروز النظام الدُّوْلي الجديد الأحادي القطبية بقيادة أميركية، وخلال خطاب الرئيس الرّوسي "بوريس يلتسن" **(Boris Yeltsin)** في منظَّمة الأمم المتَّحدة في كانون الثاني/يناير 1992، أكَّد أنَّ روسيا سوف تهتدي بالديمقراطية بوصفها قيمة عُليا، وبحقوق الإنسان، والحريَّة، والشَّرعية، وإن القِوى الغربية هي من حلفاء روسيا الطبيعيين. واعتقد الرئيس "بوريس يلتسن"

أنهُ ينبغي التحوُّل إلى الرأسمالية دفعة واحدة، وتطبيق نصائح صندوق النقد الدُّوْلي، عبرَ إبعاد الدَّولة عن الإقتصاد، والتحوُّل إلى الإقتصاد الحرّ الموالي للغرب، وقد اتْبَع سياسة خارجية ذات توجُّه أطلسي، بغية التكفير عن الإرث الشيوعي، والخروج من الفكر الماركسي– اللينيني، والاندماج مع الحضارة الغربية، لا سيّما التحالف مع الولايات المتَّحدة، بهدف الحصول على المساعدة في تجاوز الأَزمة الإقتصادية، لكن روسيا تعرَّضت إلى تحدٍ إقتصاديٍّ، وبذلك انبثقت في روسيا ثلاثة توجَّهات: **الأول**، توجُّه أطلسي، نظر إلى الغرب بوصفهم شركاء محتملين أو فعليين، واعتبر أن روسيا جزء من الحضارة والتحالف الغربي. **الثاني**، توجُّه أورو– آسيوي، أكَّد خصوصية الثَّقافة الروسية، وأنها حلقة وصل بين الشَّرق والغرب. **الثالث**، توجُّه مُناهض للقِوى الغربية[25].

لهذا واجه "بوريس يلتسن" اعتراضاً من التيار الشيوعي، والبرلمان حول مصداقية الولايات المتَّحدة في مراعاة عدم إخضاع روسيا، وصوَّت البرلمان على إقصاء "بوريس يلتسن" في آذار/مارس 1993، الّذي سارع إلى إصدار مرسوم بحلِّ البرلمان، وإيقاف المحكمة الدستورية، وعندما عجز استخدم القوَّة العسكرية في حلِّ البرلمان، واعتقال أعضائه، وقد خضعت روسيا إلى شروط القروض الغربية، وهي: خفض التسلُّح في ظلّ اتِّباع إقتصاد السُّوق والخصخصة، واحترام الحدود والمعاهدات مع الدُّوَل المانحة، والتخلِّي عن المفهوم الماركسي– اللينيني. وفي الوقت نفسه تبنَّت تركيا أربعة مبادئ في السِّياسة الخارجية، وهي: إحلال الأمن وكفالته للجميع، الارتقاء بمستوى الحوار السِّياسيّ، الترابط الإقتصادي المتبادل، والتعدُّديَّة الثَّقافية، غير أن العلاقات الروسية – التركية بقيت في إطار مُحدَّد نظراً لخضوع الدَّوَلتين للارادة الأميركية[26].

وبعد عدم تحقيق الوعود الإقتصادية الأميركية، بدأ التدهور الرّوسي، إذ انخفضت الميزانية العامة، والإيرادات، وبرزت صعوبة استحصال الضرائب، وتهريب الأموال، وهروب المستثمرين، وبيع ممتلكات الدَّولة بأسعار زهيدة لرجال الأعمال المرتبطين بالسُّلطة، من دون طرحها في المزادات العلنية، وارتفعت الأسعار، وانخفض سعر الروبل، وهبطت أسعار الأسهم، كما تقلَّصت الصِّناعات العسكرية الّتي انعكست على الإنتاج كمّاً ونوعاً، وعلى عدد المرافق والعاملين، حيث تحوُّل الإنتاج الحربي نحو المدني، وانخفض الإنفاق العسكري، واتسمَّت المؤسَّسة العسكرية بانحلالها التنظيمي والعزلة، وانْهِيَار المعنويات القتالية، ولهذا اتجهت إستراتيجية الأمن القومي الرّوسي في كانون الثاني/يناير 1994، إلى إعادة التكامل الإقتصادي مع كومنولث الدُّوَل المستقلة[27]، وآسيا الوسطى[28]، والقوقاز[29]، بغية التكيُّف مع التوسُّع، وتقوية مسار التكامل، في الوقت الّذي سعت تركيا لدَّور إقليمي أوسع، ما أدَّى إلى زيادة التنافس الرّوسي– التركي.

لكنْ بعد وصول الرئيس "فلاديمير بوتين" **(Vladimir Putin)** إلى السُّلطة في آذار/مارس 2000، طرح عدَّة مبادئ في السِّياسة الخارجية الروسية عرفت بـ"مبدأ بوتين"، والّتي نصت عليها وثيقة الأمن القومي الرّوسي خلال أعوام (2000 – 2010)، وتضمَّنت الحفاظ على الأمن القومي ضمن تقوية القدرات التقليدية وغير التقليدية، وتأمين الظروف المناسبة للتطوُّر الإقتصادي والعسكري، ورفض قواعد المبادرة الصفرية والالتزام بصيغة توازن

المصالح، وإقامة نظام دولي مُتعدِّد الأقطاب عبرَ التعاون مع الصين ومجموعة الـ"بريكس" **(BRICS)**، وتقويض المصالح الأميركية، وإقرار السَّلام العالمي عن طريق مكافحة الإرهاب، وتقويض الانتشار النووي، وتطوير علاقات روسيا على المستوى الإقليمي والدُّوْلي، ولعبت روسيا أدوار جديدة على مستوى العمليات العالمية، ومحاولة إنْهاء التبعية الروسية للغرب، واستعادة التوازن العالمي، واتَّخذت السِّياسة الخارجية الروسية عدَّة مرتكزات، أهمُّها: التوسُّط في حلِّ الأزمات الدُّوْلية ضمن إطار منظَّمة الأمم المتَّحدة، والسّعي لإصلاح النظام الداخلي للمنظمة الدُّوْلية، وتحديث المؤسَّسة العسكرية الروسية بما يعزِّز بيع الصِّناعات العسكرية الروسية، واستخدام أسلوب المساومة السِّياسيَّة[30].

وفي الوقت نفسه تسلُّم حزب العدالة والتنمية السُّلطة بقيادة "رجب طيب أردوغان" في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، وقد وضع وزير الخارجية التركي "أحمد داود أوغلو" مجموعة من الأسس عدَّت على اعتبارها الإستراتيجية التركية الجديدة، وهي[31]: التوفيق بين الحريات والأمن، ومحاولة حلِّ المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها "إستراتيجية تصفير المشكلات"، واتِّباع سياسة خارجية مُتعدِّدة الأبعاد ومُتعدِّدة المسالك، وتطوير الأسلوب "إعادة تعريف دور تركيا في السَّاحة الدُّوْلية"، والانتقال من السِّياسة الجامدة والمكوِّن الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع دُوَل العالم المهمَّة لتركيا[32]. لذلك قام الرئيس التركي "أحمد نجدت سيزر" بزيارة موسكو عام ٢٠٠٦، بغية التعاون في مجالات الطَّاقة، والاستثمارات، وبعد وصول الرئيس الرّوسي "دميتري ميدفيديف" **(Demitry Medvedev)** إلى السُّلطة في أيار/مايو ٢٠٠٨، حيث التقى مع الرئيس التركي "عبد الله غول" في أنقرة لمناقشة القضايا الدُّوْلية، وخلال زيارة الرئيس "دميتري ميدفيديف" إلى أنقرة عام ٢٠١٠، اتَّفق مع رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" على استحداث مجلساً للتعاون على مستوى قيادة الدَّوَلتين لتطوير العلاقات الإستراتيجية، وتنسيق تطبيق المشاريع الكُبْرَى السِّياسيَّة، والإقتصادية، والثَّقافية، وتوقيع اتِّفاقية الإلغاء المتبادل لتأشيرات السفر[33].

نستنتج أنّ التراجع الرّوسي طيلة تسعينيات القرن العشرين أثر على العلاقات الروسية – التركية، لكن بداية القرن الحادي والعشرين شكل انطلاقةً فارقةً على صعيد النهوض؛ فقد تزامن انطلاق مشروع الرئيس "فلاديمير بوتين" لاستعادة قوَّة روسيا ونفوذها الخارجي، والّذي أفرز ثورة في المفاهيم الإستراتيجية، مع مشروع حزب العدالة والتنمية بقيادة "رجب طيب أردوغان" لإحياء المكانة الإقليميَّة والدُّوْلية لتركيا.

المبحث الثاني

مكامن توزيع القِوى الإقليميَّة وأثرها في العلاقات الروسية – التركية

تتمتَّع مناطق البلقان، وآسيا الوسطى، والقوقاز بأهميَّة جيواستراتيجية في الفكر الإقتصادي، والسِّياسيّ، والأمني، والعسكري لكلٌّ من روسيا وتركيا، ولا سيّما أن منطقة البلقان الّتي تتوسط القارة الأوروبية تمثل أهميَّة تقليدية في السِّياسة العالمية، فهي متاخمة لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط الحيوية بالنسبة لخطوط الملاحة الدُّوْلية، بالإضافة إلى قربها من الحقول النَّفطية في الشَّرق الأوسط، وتشكل منطقة آسيا الوسطى كتلة إقليميَّة متجاورة وحلقة وصل بين

قارتي أوروبا وآسيا، وهي بمثابة الجسر الّذي يربط الشمال بالجنوب والشَّرق بالغرب، حيث كانت وما تزالُ تمثل أهم طرق العبور في العالم، ناهيك عن أهميتها النَّفطية، وقربها من منطقة الشَّرق الأوسط، بالإضافة إلى تعزيز الأهميَّة الإستراتيجية في منطقة القوقاز وخاصَّة بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر قزوين والبحر الأسود، وبناءً عليه، سوف نقسِّم هذا المبحث إلى مطلبين هما: المطلب الأول، الأولويات الإستراتيجية للثنائية الروسية – التركية في البلقان. أمَّا المطلب الثاني، الأولويات الإستراتيجية للثنائية الروسية – التركية في آسيا الوسطى والقوقاز.

المطلب الأول: الأولويات الإستراتيجية للثنائية الروسية – التركية في البلقان

أولاً: الأولويات الإستراتيجية الروسية

إنَّ منطقة البلقان أدَّت دوراً إستراتيجياً مهماً في السِّياسة الدُّوْلية، وذلك لعدَّة أسباب، أهمُّها: إنّ دخول منطقة البلقان ضمن الاتِّحاد الأوروبي فتح الأبواب أمام الموارد الأورو– آسيوية الّتي تفتقر إليها هيكليَّة الإقتصاد الأوروبي، كما إنّ منطقة البلقان تمثل نقطة عبور رئيسيَّة بين أوروبا الشَّرقية والغربية، وبين آسيا الوسطى وأوروبا الغربية، وبين الشَّرق الأوسط والاتِّحاد الأوروبي، ولعلَّ ربط نهر الرَّاينِ مع نهر الدانوب عن طريق القنال الجديد سمح لبحر الشمال وبحر البلطيق بالاتصال مع البحر الأبيض المتوسط, ثمَّ البحر الأسود؛ أيّ نحو منابع النفط في الشَّرق الأوسط وبحر قزوين، كما تقدُّم شبه الجزيرة البلقانية والمضائق التركية وأمتداداتها نحو الجزر اليونانية في بحر إيجة, موقعا إستراتيجياً يتيح السَّيطرة على خروج الأسطول الرّوسي من البحر الأسود، ويمكن لألبانيا أن تكون قاعدة لروسيا بهدف حصر حركة المرور البحرية وخروج الأساطيل عبرَ البحر الأدرياتيكي والبحر الأيوني نحو مياه البحر الأبيض المتوسط، بغية تعزيز الحضور البحري الرّوسي الّذي يُعدُّ ضرورياً في التأثير على تفاعلات السِّياسة الدُّوْلية[34].

وقد اعتبرت روسيا بأن منطقة البلقان تمثل عمقاً إستراتيجياً للأمن القومي الرّوسي، إذ ترى أن تعزيز المحور الأميركي– الألماني– التركي في البلقان يمثل تهديد ضدَّ موسكو، وذلك نتيجة لاعتبارات الجوار الجغرافي، والارتباطات الديمغرافية والأثنية بالشَّعوب السلافية، وبالتالي، سعت موسكو لدَّعم حلفائها في البلقان، بوصفها حامية للأرثوذكسية في المنطقة المتاخمة لأوروبا الغربية، والمجاورة لتركيا واليونان, وما يفرزه هذا الوضع الجيواستراتيجي في التأثير على مسألة المضائق التركية، من جانب، وعلى الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي من جانب آخر[35]. وقد أسهم ظهور الكنيسة الأُرْثـوذُكْسية باعتبارها عامل مؤثر في السِّياسة الروسية في البلقان، إذ أطلقتْ روسيا الدعوة لوحدة الشَّعوب السلافية، وإقامة التحالف الأُرْثـوذُكْسي، وبالذات بين روسيا، بلغاريا، صربيا، اليونان، وجزيرة قبرص، وخلال زيارة راعي الكنيسة الروسية البطريرك "أليكسي الثاني" **(Alexey II)** إلى بلغراد عاصمة صربيا في نيسان/أبريل 1999، شدَّد على الوحدة الروحية بين الكنائس الأُرْثـوذُكْسية الروسية والصربية، ولعلَّ التحركات الروسية تهدف إلى مواجهة الكاثوليكية وألمانيا الموحدة، من جانب، والمسلمين في البلقان، خاصَّة في تركيا، من جانب آخر, وإيجاد موطئ قدم روسية عبرَ الصرب واليونانيين في البحر الأدرياتيكي والبحر الأيوني والبحر الأبيض المتوسط، ناهيك عن دعم المطالبات اليونانية الإقليميَّة، والحؤول دون تطويقها بالدُّوَل الإسلاميَّة[36].

وتسعى روسيا إلى تقليل الاعتماد على تركيا في تصدير الطَّاقة، وضمان منفذ على البحر الأبيض المتوسط يتجاوز مضيق البسفور، إذ إن دُوَل البلقان مع اليونان يُمكن أن تشكل طريقً لمرور النفط القادم من بحر قزوين والمناطق الروسية باتَّجاه الغرب, خاصَّة عندما تغلق تركيا مضائقها أمام الملاحة الروسية, إذ لا يستبعد سعي واشنطن وأنقرة إلى حرمان موسكو من النفط المستخرج من بحر قزوين، وآسيا الوسطى، وتجنب مرورها في الأراضي الروسية حتى تمر عبرَ تركيا وأذربيجان. لذلك وقعت روسيا وأذربيجان اتِّفاقية إنشاء خط أنابيب "باكو– نوفوروسيسك" **(Baku – Novorossiysk)** عام 1996، لنقل النفط الآذاري إلى أوروبا، وقد تحققت مخاوف موسكو بعد بناء أنبوب نفط "باكو– جيهان" **(Baku – Ceyhan)** في تشرين الثاني/نوفمبر 1999، ويمتد من العاصمة الأذربيجانية باكو إلى ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط، عبرَ الأرضي الجورجية، حيث ينافس خط **"باكو– نوفوروسيسك"**، ويُعتبر نقطة التهديد النَّفطية ضدَّ روسيا واليونان والقِوى الأُرْثـوذُكْسية، لهذا وقعت روسيا، وبلغاريا، واليونان على اتِّفاقية بناء خط أنابيب "بورغاس– ألكسندروبوليس" **(Burgas – Alexandroupolis)** في آذار/مارس 2007, لنقل النفط من روسيا وبحر قزوين من ميناء بورغاس البلغاري على البحر الأسود، وإلى ميناء ألكسندروبوليس اليوناني على البحر الأبيض المتوسط، عبرَ البلقان دون المرور بمضيقي البسفور والدردنيل[37].

نستنتج بأن منطقة البلقان تحظى بأهميَّة إستراتيجية في السِّياسة الخارجية الروسية، ولا سيّما في الوصول إلى المياه الدافئة، وخطوط نقل الطَّاقة، ودعم المكانة الروسية في التوازنات العالمية.

ثانياً: الأولويات الإستراتيجية التركية

إنَّ تفكُّك الاتِّحاد السُّوفياتي في كانون الأول/ديسمبر 1991، وبدأ اِنْهِيَار جمهورية يوغسلافيا الإشتراكيَّة الاتِّحادية "صربيا، كرواتيا، سلوفينيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا" في عام 1991، أسهم في فرض مجموعة من الحقائق الموضوعية في السِّياسة الخارجية التركية تُجَاه البلقان، ولا سيّما أن جزء من الشَّعب التركي، أيّ حوالى (10) بالمئة مجموع السُّكَّان لهم أصول بلقانية، كما إن التراجع العثماني من منطقة البلقان كان مصحوباً بموجات هجرة بلقانية عديدة إلى تركيا، وقد أظهر قسم من المسلمين في البلقان إشارات الانتماء إلى تركيا نتيجة للروابط الدِّينيَّة، ولذلك تمَّ طرح مفهوم **"أتراك الخارج"** ضمن مشروع **"العثمانية الجديدة"** في الإستراتيجية التركية الجديدة، وأصبح صناع القرار في أنقره يرون ضرورة العودة إلى البلقان، لأن مصير الأتراك في الخارج والمسلمين في البلقان بات جزءاً من السِّياسة التركية الإقليميَّة، وهذه العودة هي طبيعية نتيجة للروابط الجغرافية، والثَّقافية، والتاريخية[38].

واتَّبعت تركيا سياسة بلقانية نشطة تهدف إلى تقويض النفوذ الرّوسي، إذ وقعت تركيا وألبانيا اتِّفاقية التعاون العسكري في تموز/يوليو 1992، حيث ساهمت تركيا في تحديث وتدريب الجيش الألباني، وعندما قام الرئيس التركي "توركوت أوزال" بزيارة دُوَل البلقان في شباط/فبراير 1993, اتَّهَمَ وزير الدفاع اليوناني ووزير الدفاع الصربي بأن تركيا تحاول اتِّبَاع

سياسة عثمانية جديدة بالاعتماد على الأقليات الإسلاميَّة[39]، كما وقعت تركيا ومقدونيا على اتِّفاقية التعاون العسكري في تموز/يوليو 1995، وبموجبها قدمت تركيا الأدوات اللَّازمة لتحديث الجيش المقدوني، وأجراء تدريبات عسكرية مشتركة, وإعطاء الجيش المقدوني (20) طائرة من طراز **"أف – 5"** (F – 5)، وسعت تركيا إلى تحسين العلاقات مع بلغاريا، ونتيجة للنزاع التركي– اليوناني حول قبرص وبحر إيجة، فإنَّ اليونان رأت أن السِّياسة التركية تسعى لخلق قوس إسلامي على حدودها، وكان من نتائج السِّياسة التركية هو انقسام دُوَل البلقان إلى معسكرين، هما: **الأول**، يضمُّ تركيا، البوسنة، ألبانيا، مقدونيا، وإقليم كوسوفو، و**الثاني**، يضمُّ صربيا، واليونان، وجزئياً بلغاريا, إذ شكلت الأطماع اليونانية في مقدونيا وجنوب ألبانيا عاملاً في وقوف هاتين الدَّوَلتين مع تركيا, وبما أن اليونان تمثل مدخلاً مهماً للدَّور الرّوسي في البلقان، فقد كان من الطبيعي أن تدعم روسيا النفوذ اليوناني الإقليمي, كما إن اليونان والدُّوَل الأُرْثوذُكْسية ترى في روسيا عنصراً جيواستراتيجي موازناً لتركيا في البلقان[40].

إنَّ الإستراتيجية التركية تُجَاه البلقان لم تكن منفردة، وإنَّما جزء من الإستراتيجية الأميركية إزَاءَ البلقان، وجزء من الحضور الرّوسي في الثوابت الجيوسياسية الأميركية في البلقان، لكونها منطقة عدم استقرار تقع بالقرب من مصالح أميركا، وحلفائها التقليديين تركيا، اليونان، ألمانيا، وإيطاليا، وحلفائها الجُدُد هنغاريا، ورومانيا، وبلغاريا، وبناءً عليه، وضعت أميركا إستراتيجية جديدة في البلقان تقوم على ثلاثة ركائز، هي: **الأولى**، حماية المصالح الأميركية، ومواجهة التحدِّيات الجديدة ضمن إعادة هيكلة حلف شمال الأطلسي، خاصَّة أن عدم الاستقرار في البلقان يهدِّد الأمن الأوروبي، و**الثانية**، سياسة الاحتواء الأميركية ضدَّ روسيا، والحيلولة دون وصول الأسطول الرّوسي إلى المياه الدافئة، وتقتضي عملية الاحتواء إفراغ البلقان من النخب ذات النزعة القومية المتطرِّفة، والّتي تحاول إعادة تسيِّس النزعة العرقية من خلال المحور الأُرْثوذُكْسي، و**الثالثة**، إقامة قاعدة إستراتيجية أميركية في البلقان تجمع كوسوفو، والدُّوَل الأثني عشرة المحيطة، والّتي يريد حلف شمال الأطلسي أن يُؤمِّن مصيرها من مقدونيا جنوباً إلى مجموعة دُوَل البلطيق شمالاً على حدود روسيا, لتكتمل سياسة الاحتواء، وتغلق حلقاتها الّتي تزداد ضيقاً على روسيا بالاعتماد على ألمانيا، وتركيا، ومعارضة عودة روسيا إلى البلقان, بذريعة حماية الأمم السلافية والأُرْثوذُكْسية[41].

وصرَّح وكيل الدَّولة للشؤون السِّياسيَّة الأميركي "يوجين روستو" **(Eugene Rostow)** عام 1995، قائلاً: **"هناك مصالح للولايات المتَّحدة في البلقان، إذ يُمكن أن تسمح الأنظمة غير المستقرة بقيام تحالفات جديدة في الدُّوَل الضعيفة, في هذا الجزء من العالم، قد يصبح معادياً للولايات المتَّحدة ويسمح بالتالي، بالهيمنة على مجمل أوروبا والاحتمال الأكثر قيام تحالف روسي– ألماني من أجل السَّيطرة على قلب أوروبا"**[42]. وقد رحبت تركيا بالانغماس الأميركي– الأطلسي في أحداث البلقان طالما فيه أضعاف وتحجيم للدوريين الرّوسي واليوناني, إذ تعاونت مع الولايات المتَّحدة وحلف شمال الأطلسي في العمليات العسكرية في البلقان، حيث أرسلت طائراتها من طراز "أف – 16" **(F – 16)** لدعم العمليات الغربية لفرض منطقة الحظر الجوي فوق البوسنة, كما فتحت قواعدها لتسهيل مهمة الحلف بعد رفض اليونان المشاركة في العمليات العسكرية، وشاركت في مبادرة الولايات المتَّحدة لتجهيز وتدريب الجيش

البوسني، فضلاً عن مساهمة تركيا في قوَّات حفظ السَّلام الّتي يقودها حلف شمال الأطلسي في البلقان, ولا سيّما قوَّات "الاستقرار" **(SFOR)** في البوسنة، و"قوَّات كوسوفو" **(Kosovo Force)** ، ولعلَّ تفضيل تركيا أسلوب التعاون مع أميركا، وبشكل محدود عسكرياً نابع من سياسة تركية غرضها عدم أثارة حفيظة روسيا واليونان من أنها تسعى للوقوف إلى جانب المسلمين في البلقان لأحياء امبراطوريتها[43].

يتَّضح ممَّا سبق أن منطقة البلقان تتمتَّع بأهميَّة خاصَّة في الإستراتيجية التركية الإقليميَّة، نتيجة للروابط السِّياسيَّة، والدِّينيَّة، والثَّقافية، ولا يُمكن فهم الدَّور التركي في البلقان من دون فهم تأثير العامل الأميركي– الأطلسي، والتطرق لانغماس هذه الأطراف في النزاعات الّتي شهدتها منطقة البلقان.

المطلب الثاني: الأولويات الإستراتيجية للثنائية الروسية – التركية في آسيا الوسطى والقوقاز

أولاً: الأولويات الإستراتيجية الروسية

تشكل منطقة آسيا الوسطى والقوقاز جزءاً أساسياً من المجال الحيوي الجيواستراتيجي لروسيا، إذ اعتُبرت التخوم الجنوبية والجنوبية الغربية **"الخارج القريب"** أحد الركائز الأساسيَّة في مجال الأمن القومي الرّوسي كونها أقرب إلى أوروبا، فالسَّيطرة على آسيا الوسطى والقوقاز تؤدي إلى السَّيطرة على قلب الأرض ودُوَل الحزام الجنوبي، وبالتالي، تأمين السيَّطرة على طرق المواصلات، ومصادر الطَّاقة، وتعزيز الموقف الّروسي في التوازنات الدُّولية، بالإضافة إلى الترابط الدّيموغرافي حيث يوجد حوالى (10) مليون روسي في آسيا الوسطى والقوقاز، لذلك اتجهت روسيا الى إعادة هيمنتها على الجمهوريات السوفياتية السابقة مع تخليها عن التوجُّه الأورو– أطلسي، وإعطاء الأولوية للتوجُّه الأورو– آسيوي في سياستها الخارجية[44].

إنَّ المخاوف الروسية من عودة النفوذ التركي، دفع موسكو إلى اعتماد عدَّة ركائز للتعامل مع آسيا الوسطى والقوقاز، أهمُّها: **الركيزة الأول،** تحديد التهديدات الإستراتيجية، فقد أكَّد التقرير الإستراتيجي الرّوسي بإشراف "يفغيني بريماكوف" **(Yevgeny Primakov)** عام 1994، بأن روسيا تواجه أربعة تهديدات هي: عدم الاستقرار الناتج عن الأزمة الأفغانية، وتأثير الأصولية الإسلاميَّة، والتخوف من تأسيس دولة تركية أو فارسية كُبْرَى، بالإضافة إلى تمدُّد واتِّساع حلف شمال الأطلسي في آسيا الوسطى والقوقاز[45].

و**الركيزة الثاني،** كبح التحرُّر الإقتصادي للجمهوريات من القبضة الروسية، والاندماج الإقتصادي وفق الشروط الروسية، إذ تمَّ تشكيل اتِّحاد كمركي في آذار/مارس 1996، بين روسيا، بيلاروسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، وطاجيكستان، ومن بين دُوَل آسيا الوسطى تتشاطئ كازاخستان، وتركمنستان الأحواض الترسيبيه الكُبْرَى على الساحل الشَّرقي لبحر قزوين، ومن بين دُوَل القوقاز تمثل أذربيجان الأكثر امتلاكاً للثروة النَّفطية، بينما بقية الدُّوَل تكمن في موقعها الإستراتيجي لنقل النفط والغاز، وعليه، فإنَّ التنافس الرّوسي– التركي من أجل استغلال مصادر الطَّاقة قد أنطلق خلال توقيع **"عقد القرن"** بين الشركات الغربية وأذربيجان في أيلول/سبتمبر 1994، وفي ضوء المعطيات الجيوبوليتيكية فإن بقاء النفوذ الرّوسي في بحر

قزوين ضرورة لإقامة التوازنات الطاقوية، لذلك أصرت موسكو أن يكون طريق **"باكو– نوفوروسيسك"** هو الأساس في النفاذ للنفط الخام القادم من بحر قزوين، وليس طريق **"باكو– جيهان"**[46].

كما أنشئت روسيا الجماعة الإقتصادية الأورو– آسيوية في تشرين الأول/أكتوبر 2000، وتضمُّ روسيا، بيلاروسيا، كازاخستان، طاجيكستان، وأوزبكستان، وقد وقعت روسيا مع تركمانستان وكازاخستان اتِّفاقية الغاز في أيار/مايو 2007، وبموجبها احتكرت روسيا غاز تركمانستان، وتضمَّنت الاتِّفاقية إعادة بناء أنبوب الغاز القديم الّذي يمتدُ من تركمانستان عبرَ كازاخستان إلى بحر قزوين، وصولاً إلى روسيا[47].

و**الركيز الثالثة**، تعزيز التعاون الدفاعي المشترك، إذ تمَّ عقد اتِّفاقية الأمن الجَمَاعي "طشقند" في أيار/مايو 1992، والّتي ضمَّت دُوَل آسيا الوسطى، وأرمينيا، وأذربيجان[48]، وقد اعتبرت العقيدة العسكرية الروسية في تشرين الثاني/نوفمبر 1993، بأن تمركز قوَّات دولة ثالثة في أحدى الدُّوَل المجاورة تمثل أحد التهديدات الأمنيَّة ضدَّ الأمن القومي الرّوسي، ولذلك عُقدت روسيا وتركمانستان اتِّفاق التدريب والتسليح عام 1993، وعُقدت روسيا وكازاخستان اتِّفاقية عسكرية عام 1995، أتاحت لروسيا تشغل بعض القواعد الصاروخية، وتشكيل الوحدات المشتركة، وتمَّ توقيع اتِّفاقيات مماثلة مع أرمينيا، وجورجيا، وطاجيكستان[49].

ونتيجة الصَّراع الأرميني– الأذربيجاني حول إقليم "ناجورنو كاراباخ" **(Nagorno Karabakh)**، فقد ساندت تركيا أذربيجان، وساندت روسيا أرمينيا، وبناءً عليه، عُقدت روسيا وأرمينيا اتِّفاقية عسكرية في آذار/مارس 1995، لإنشاء قواعد عسكرية روسية على الأراضي الأرمينية، وتوفير الحماية المشتركة للحدود مع تركيا، وقد أقامت روسيا نظام دفاع جوي متكاملاً مع كلٌّ من أرمينيا، وكازاخستان، وقرغيرستان، وطاجيكستان عام 1996، كذلك أقامت روسيا قيادة بحرية مشتركة في مدينة "أستراخان" **(Astrakhan)** الروسية بالتعاون مع كازاخستان وتركمانستان، وقد استغلت روسيا الحركة الانفصالية الأبخازية من أجل إقامة قواعد في جورجيا، كما تواجدت روسيا عسكرياً في أرمينيا بذريعة حاجة أرمينيا إلى الدّعم في حربها ضدَّ أذربيجان، وقد بررت روسيا تواجدها في طاجيكستان بذريعة الحرب الأهلية[50].

واعتُبر مفهوم الأمن القومي الرّوسي عام 1999، بأنَّ النشاط العسكري الأميركي– التركي من أهم التحدِّيات الّتي تواجه روسيا، ونتيجة لاقتراب حلف شمال الأطلسي من الحدود الروسية في أوروبا الشَّرقية ودُوَل البلطيق وأفغانستان، اندفعت روسيا إلى عقد المزيد من اتِّفاقية الأمن الجَمَاعي والاتِّفاقيات الثنائية مع دُوَل آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين الّتي مكّنت روسيا من الاحتفاظ بقواعدها، إذ تُعدُّ القاعدة الروسية في قيرغيزستان من أهم القواعد العسكرية، حيث تحتوي على وجود عسكري بري وجوي مكثف، كما يخدم الجنود الروس مع وحدات السَّلام في جورجيا **"أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية"**، وفي طاجيكستان[51].

يتَّضح ممَّا سبق بأنَّ الهدف الإستراتيجي الرّوسي في آسيا الوسطى والقوقاز يتمحور حول تأمين الأمن القومي الرّوسي من الاحتواء الغربي جراء توسيع حلف شمال الأطلسي، وكذلك استغلال ثروات المنطقة الضخمة، وقد سهَّلت مجموعة من العوامل التمدُّد الرّوسي، ولا سيّما ضعف الأنظمة السِّياسيَّة في المنطقة، واستمرار تأثر النخب الحاكمة بالنهج السِّياسيّ الرّوسي،

وكذلك أرتباط اقتصاديات آسيا الوسطى والقوقاز بشكل وثيق مع الإقتصاد الرّوسي خاصَّة في قطاع الطَّاقة، وكذلك وجود أقلية روسية في دُوَل المنطقة مثلت أداة للضغط، بالإضافة إلى النزاعات الإقليميَّة بين دُوَل المنطقة، والّتي سمحت للتدخُّل الرّوسي، ناهيك عن تنافس الأدوار بين روسيا وتركيا في هذه المنطقة بهدف إيجاد مكانة لنفوذهما.

ثانياً: الأولويات الإستراتيجية التركية

سعت تركيا بعد تفكُّك الاتِّحاد السُّوفياتي في كانون الأول/ديسمبر 1991، إلى التخلِّي عن مفهوم مؤسِّس الدَّولة التركية "مصطفى أتاتورك"، وهو مبدأ **"السَّلام في الوطن: السَّلام في العالم"**، والعمل على استعادة النفوذ الّذي كانت تتمتَّع به الإمبراطورية العثمانية، وتمحورت الطموحات الإستراتيجية التركية في أن تصبح القوَّة الإقليميَّة الأولى باسم **"تركيا الكُبْرَى"**، ومضت تركيا دون تردد نحو توثيق العلاقات بالجمهوريات التركية، ولا سيّما أن منطقة آسيا الوسطى والقوقاز ترتبط مع تركيا بالروابط التاريخية، والثَّقافية، والأثنية، واللّغوية، ما يجعل تركيا لاعباً أساسياً في أدارة شؤون هذه المنطقة، خصوصاً وأن دُوَل المنطقة مستقلة حديثاً، ومستعدة لتقبل كافة المظاهر الحديثة الّتي تخلصها من التركة السوفياتية، وقد أكَّد السفير الأميركي في أنقرة "ريتشارد بيركلي" **(Richard Berkeley)** في نيسان/أبريل 1992، قائلاً: **"إن الاهتمام بالجمهوريات التركية في آسيا هو في مصلحة تركيا، وخلف تركيا في هذه المسألة توجد الولايات المتَّحدة، أننا سوف نعلم الجمهوريات التركية في آسيا الديمقراطية وإقتصاد السُّوق"**[52].

وقد حكم التوجُّه التركي نحو آسيا الوسطى والقوقاز مجموعة من الأهداف، وهي: الأهداف السِّياسيَّة، وهو أن أنقرة اندفعت إلى أخذ مكانة تعوض التراجع الإقليمي التركي بعد انتهاء الحرب الباردة، وبعد أن أصبحت آسيا الوسطى والقوقاز مصدر للتجاذبات الإقليميَّة والدُّوْلية، سعت تركيا لأن تبرر للولايات المتَّحدة الأهميَّة الجيوسياسية التركية على اعتبارها حلقة وصل بين أوروبا والشَّرق الأوسط، والمنطقة العربيَّة، وقد سعت أنقرة إلى تشجيع دُوَل المنطقة على تبني الأنموذج التركي للعلمانية والديمقراطية والإقتصاد الحر، إذ أكَّد مستشار الأمن القومي الأميركي "برنت سكوكروفت" **(Brent Scowcroft)**، بأن تركيا مثالاً رائعاً لدولة ديمقراطية إسلاميَّة، وقد صرَّح الرئيس الأوزبكستاني "أسلام كريموف" قائلاً: **"أنني أعلن أمام العالم بأسره أن بلادي سوف تسير قُدماً في النهج التركي، وقد اخترناه ولن نعود للوراء"**، كما أكَّد ورئيس الوزراء الأذربيجاني "حسن حسانوف" قائلاً: **"أننا نريد أن تمثلنا تركيا أمام العالم الخارجي"**[53].

أمَّا الأهداف الحضارية والثَّقافية، وهي محاولة إعادة النفوذ التركي بعنوان الترابط الدِّيني واللّغوي، من خلال فكرة عقد لقاءات القمَّة بين رؤساء الدُّوَل الناطقة بالتركية، حيث عُقدت القمَّة الأولى في أنقرة عام 1992، وعملت تركيا على أدخال المطبوعات، وأنشئت **"مجلس الشورى الإسلامي"** عام 1995، تحت زعامتها، ويهدف إلى تنسيق الجهود والعمل على بحث القضايا الإسلاميَّة في هذه المناطق[54].

أمَّا الأهداف الإقتصادية، فقد سعت تركيا إلى استغلال موارد الطَّاقة، وتصريف المنتجات في آسيا الوسطى والقوقاز، وتحويل اقتصادها للسُّوق الحر، وتشجيع الاستثمار فيها، وبغية تنسيق المساعدات التركية المُقدّمة، فقد تمَّ تأسيس **"وكالة التنمية والتعاون التركية"** في كانون الثاني/يناير 1992، وقامت تركيا بأحياء "منظَّمة التعاون الإقتصادي" **(Economic Cooperation Organization)** "ايكو" (ECO)[55]، ما أثار استياء روسيا، إذ أكَّد نائب رئيس الوزراء الرّوسي "ألكسندر شوزخين" **(Alexander Schuzchen)** بأن تختار الجمهوريات بين الاتِّحاد الإقتصادي الّذي تقوده روسيا، أو الاتِّحاد مع تركيا، وإيران، وباكستان[56]، لذلك وقعت معاهدة إسطنبول بين تركيا, روسيا, بلغاريا, جورجيا, أوكرانيا, رومانيا, ألبانيا, أرمينيا, أذربيجان, اليونان, ومولدفيا في حزيران/يونيو 1992، والّتي تحوَّلت إلى منظَّمة التعاون الإقتصادي في البحر الأسود في أيار/مايو 1999، بهدف التكامل بين الدُّوَل المشاركة والمنظومة الإقتصادية العالمية.

أمَّا الأهداف العسكرية، فقد أخذت تركيا تسعى لجذب دُوَل آسيا الوسطى والقوقاز إلى حلف شمال الأطلسي، بما يمكنه من التمدُّد إلى حدود روسيا والصين، ومحاصرتهما والحيلولة دون إمكانية نشوء تحالف بين روسيا والصين، والسَّيطرة على مناطق الطَّاقة في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، لكن عندما اتَّخذ الرئيس "بوريس يلتسن" قرار الحرب على الشيشان في كانون الأول/ديسمبر 1994، من أجل تأمين النفوذ الرّوسي في الجمهوريات القوقازية، فإن تركيا لم تبد الكثير من التعاطف مع الشيشان خوفاً من استخدام موسكو القضية الكُردية ضدَّ أنقرة، كما إن أنقرة استوعبت عواقب العمل المنفرد، عندما تدخلت عسكرياً إلى جانب أذربيجان ضدَّ أرمينيا، وأعلن رئيس الوزراء التركي "بولنت أجاويد" في تشرين الثاني/نوفمبر 2000، بأن قضية الشيشان مسألة داخلية تخص روسيا الاتِّحادية، غير أن الأكاديميات العسكرية التركية استمرَّت في تدريب الطلاب من آسيا الوسطى والقوقاز، وتقديم المساعدات العسكرية إلى أوزبكستان عام 2001، كما وقعت البحرية التركية مع البحرية الكازاخستانية اتِّفاقية للتعاون العسكري في آذار/مارس 2002[57].

يتبيَّن ممَّا تقدَّم بأنَّ تركيا تحاول إيجاد مكانة مميُّزة في آسيا الوسطى والقوقاز، لكنها تفتقر إلى الوسائل الإقتصادية والمُقوِّمات الجيوبوليتيكية، كما إن النموذج العلماني التركي، وإقتصاد السُّوق لم يلاقِ الحماسة من الأنظمة الحاكمة في المنطقة في ظلّ الضغوط الأميركية على تقييد تركيا في آسيا الوسطى، ناهيك عن قوَّة التأثير الرّوسي في المجالات السِّياسيَّة، والإقتصادية، والثَّقافية في آسيا الوسطى والقوقاز.

المبحث الثالث

المُتغيِّرات الدُّوْلية المؤثرة في العلاقات الثنائية الروسية – التركية

تمحورت الإستراتيجية الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية على تطويق النفوذ السُّوفياتي في أوروبا والعالم، عن طريق حلف شمال الأطلسي، وحلف بغداد، وحلف جنوب شرق آسيا، فعلى مدار التاريخ الأوروبي كانت روسيا هي مصدر التهديد العسكري الّذي يسعى للسَّيطرة على القارة، والواقع أن انْهِيَار الاتِّحاد السُّوفياتي لم يغير من الثوابت الإستراتيجية الأميركية حِيَال

روسيا، فلم تستبعد أميركا الأخطار الّتي يُمكن أن تظهر في حال صعود الروح القومية الروسية لضمُّ الجمهوريات المستقلة، وبالتالي، أخذت أميركا بعد الحرب الباردة تمارس سياسة احتواء جديدة اندمجت مع سياسة حلف شمال الأطلسي التوسُّعية، باتِّجاه آسيا الوسطى والقوقاز في محاولة لاحتواء روسيا، ويبدو تأثير العامل الأميركي أكثر عمقاً على الدورين الرّوسي والتركي، لكن هيأ إنْتِهاء الحرب الباردة لقيام العلاقات الروسية – الأوروبية، حيث أصبح تأثير أوروبا الإقتصادي يفوق التهديد الرّوسي الآخذ في الاضمحلال، وبات التنافس الرّوسي– التركي على أشده للتقرب من الاتِّحاد الأوروبي. وبناءً عليه، سوف نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هما: المطلب الأول، تداعيات الإستراتيجية الأميركية على العلاقات الثنائية. والمطلب الثاني، انعكاس توسُّع حلف شمال الأطلسي على العلاقات الثنائية. والمطلب الثالث، تأثير الاتِّحاد الأوروبي على العلاقات الثنائية.

المطلب الأول: تداعيات الإستراتيجية الأميركية على العلاقات الثنائية

إنَّ هدف الإستراتيجية الأميركية بعد تفكُّك الاتِّحاد السُّوفياتي هو السَّيطرة على أوراسيا[58]، وخاصَّة محاصرة روسيا، إذ أكَّد تقرير وزارة الدفاع الأميركية عام 1992، بأن الأسلحة النووية في الولايات المتَّحدة سوف تستمر لتكون موجهة إلى الأهداف السِّياسيَّة والآلة الحربية الروسية، لأن روسيا تبقى القوَّة الوحيدة في هذا العالم القادرة على تدمير الولايات المتَّحدة، ولا يستبعد أن يؤدي الإحباط إلى دفع روسيا للتوجُّه نحو الخارج، وخاصَّة في آسيا الوسطى والقوقاز، ومن ثمَّ تعود إلى التسلُّح، فترسانتها النووية وقوتها التقليدية ما زالت هائلة، وبالتالي، تصبح تحدّياً خطراً على المسرح العالمي، وتمثل عودة إلى الحرب الباردة[59].

لهذا استغلت أميركا تراجع الدَّور الرّوسي من خلال توسيع حلف شمال الأطلسي، لأنه يضمن عدم عودة التهديد الرّوسي إلى أوروبا الشَّرقية والجمهوريات السوفياتية السابقة، كما شجعت توسيع الاتِّحاد الأوروبي، بما يسمح لحلفائها الأوربيين في حلف شمال الأطلسي بتطويق روسيا جيوسياسياً من الشمال ومن الجنوب، والسَّيطرة على البحار الرئيسيَّة بالنسبة لروسيا، وخاصَّة بحر البلطيق، وبحر الشمال، وبحر بارنتس, كما تضغط الولايات المتَّحدة بهدف ضمَّ تركيا إلى الاتِّحاد الأوروبي، لأنه يسمح بالوصول إلى الصين والجمهوريات الإسلاميَّة النَّفطية في آسيا الوسطى, وبالتالي، يُمكن أن يمنع روسيا من البحار الدافئة والممرَّات إلى البحار الدافئة، لا سيّما البحر الأسود، وبحر قزوين، وحرمان روسيا من ممتلكاتها في آسيا الوسطى والقوقاز، وتقييد مشروع طريق الحرير الجديد. وتخشى الولايات المتَّحدة من قيام تحالف روسي– ألماني يسيطر على مجمل أوروبا، وفي المقابل تحاول روسيا من جانبها الاعتماد على صربيا، أرمينيا، اليونان، الهند، والصين في محاوله لإقامة سياسة معاكسة لعمليات التطويق الأميركية[60].

إن إستراتيجية التطويق الجيوبوليتيكي هي السِّياسة الّتي تعتمدها أميركا في أوراسيا, ليس لإنجاز الأهداف التكتيكية والعسكرية فحسب, وإنَّما بغية ترسيخ وضعيه النظام الدُّوْلي الأحادي القطبية بقيادة أميركية, والتأثير على توازنات القِوى الرئيسيَّة, وبالأخص كلٌّ من روسيا، الصين، الهند، وباكستان, كما إن المدرك الأميركي يتضمن الرغبة في عدم عودة روسيا على اعتبارها دولة مؤثِّرة في موازين القِوى في منطقة أوراسيا, وتفكيك ما تبقى من رقعتها المترامية

الأطراف، عن طريق تحريض النزاعات الاستقلالية في القوقاز, والحضور العسكري الأميركي في آسيا الوسطى, ودعم الدَّور التركي، وتسعى الولايات المتَّحدة إلى الاحتفاظ بقدر من التوتُّر في علاقتها مع روسيا من أجل منع التقارب الرّوسي– الأوروبي[61].

لهذا فإن تقرير مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الدُّوَل المستقلة "ستيفين سيتانوفيتش" (**Stephen Cetanovic**) في نيسان/أبريل 1998، والّذي يحمل عنوان: **"سياسة الولايات المتَّحدة في القوقاز وبلدان آسيا الوسطى"**، أكَّد على أن الإستراتيجية الأميركية إزَاءَ القوقاز وآسيا الوسطى، تشملُ أربعة عناصر هي: توطيد الآليات السِّياسيَّة والإقتصادية العصرية، وتطوير ديمقراطية السُّوق، كذلك تسوية النزاعات، بالإضافة إلى التعاون في مسائل الأمن، وأيضاً تطوير مصادر الطَّاقة، وإنشاء الممرَّات الآمنة لنقلها بين الشَّرق والغرب، عن طريق إقامة الممر الأورو– آسيوي، الّذي يندرج في سياق إستراتيجية أكثر شمولية، لتأمين انخراط دُوَل المنطقة في المنظومتين الأوروبية والأطلسيَّة، وأمام هذه المعطيات وجدت أميركا في تركيا الأداة بهدف منع مرور خطوط الأنابيب عبرَ أراضي روسيا، وإيران من أجل إنهاء السَّيطرة الروسية – الإيرانية على إمدادات النفط القادم من بحر قزوين، وعلى هذا الأساس طرحت الولايات المتَّحدة مشروع خط أنابيب **"باكو– جيهان"**، بدلاً من خط أنابيب **"باكو– نوفوروسيسك"**[62].

كما إن بيان مدير المخابرات الأميركية في شباط/فبراير 2001، والّذي ألقاه إمام لجنة المخابرات في مجلس الشيوخ الأميركي بعنوان: **"التهديدات العالمية في عام 2001: الأمن القومي في عالمٍ مُتغيِّر"**, أكَّد على أن روسيا تعمل على استعادة مكانتها باعتبارها القوَّة الأولى في المنطقة، وأن الرئيس الرّوسي "فلاديمير بوتين" يسعى إلى استعادة بعض جوانب القوَّة الّتي يتمتَّع بها الاتِّحاد السُّوفياتي سابقاً[63]. ويُعتبر تفجير برجَي التِّجارة العالمية ومبنى البنتاغون في أيلول/سبتمبر 2001، نقطة تحوُّل الإستراتيجية الأميركية تُجَاه آسيا الوسطى والقوقاز، حيث منحت الولايات المتَّحدة عوامل مساعدة لاستكمال احتواء روسيا في جناحها الجنوبي، والصين في جناحها الغربي، مع تحجيم النفوذ الرّوسي– الإيراني في آسيا الوسطى، من خلال إقامة القواعد العسكرية الأميركية، إذ نجحت الولايات المتَّحدة في إقامة (13) قاعدة عسكرية في (9) دُوَل في آسيا الوسطى والقوقاز بما فيها أفغانستان، وقد شكلت الولايات المتَّحدة قيادة مركزية عسكرية مسؤولة عن المحور الممتد من القرن الإفريقي إلى أوراسيا، وهي تنسق مع القواعد الحربية الجوية التركية قرب الحدود مع روسيا، وإيران، والعراق، وهي قواعد تابعة لحلف شمال الأطلسي[64].

كما إن الرئيس الأميركي "جورج دبليو بوش" (**George W. Bush**) أكَّد بأنه لا يُمكن الاعتماد على الردع النووي، ولا بدَّ من إيجاد مفاهيم جديدة للردع تعتمد القوَّات الهجومية والدفاعية، ولذلك عملت أميركا على أحياء منظومة الدفاع الصاروخي "الدرع الصاروخي" (**Missile shield**)[65] وبالتالي، انهيار الردع النووي المتبادل بين واشنطن وموسكو، حيث تمتلك الولايات المتَّحدة القدرة على الهجوم والدفاع في آن واحد، وفي هذه الحالة تصبح واشنطن احتكارية في إقامة الشبكة المضادة للصواريخ، وفي امتلاك القدرة الكاملة على عسكرة الفضاء، وأعلنت الولايات المتَّحدة اعتزامها نشر (10) منصات لاعتراض الصواريخ البعيدة المدى في

بولندا، ورادار في جمهورية التشيك، بذريعة إيران، وهذا ما رفضته روسيا لأن مشروع الدرع لا يستهدف إيران بل روسيا، بسبب عدم نشر المنصات في تركيا والبلقان، لكن سرعان ما أعلنت الولايات المتَّحدة تخليها عن نشر منظومة الدرع الصاروخي، وهو ما رحبت به روسيا(66).

يتَّضح ممَّا سبق أن الإستراتيجية الأميركية تسعى إلى تطويق النفوذ الرّوسي، عن طريق إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية، والتوازنات الإستراتيجية في آسيا الوسطى والقوقاز، وفي هذا الصدد فإن تركيا تحظى بأهميَّة جيوبوليتيكية في الإستراتيجية الأميركية, إذ يُمكن استخدامها للعب دور إستراتيجي يكون بمثابة أداة للضغط على روسيا في آسيا الوسطى والقوقاز، وهو الأمر الّذي يثير المخاوف الروسية.

المطلب الثاني: انعكاس توسُّع حلف شمال الأطلسي على العلاقات الثنائية

لقد مثَّل تشكيل حلف شمال الأطلسي عام 1949، ذروة الترتيبات الأمنيَّة الغربية لمواجهة الخطر الشيوعي، لكن بدأ الحلف يتحوَّل من إطار جغرافي إلى إطار إستراتيجي، بما يعكس الرغبة الأميركية في بناء الأمن الأطلسي، إذ أكَّد الحلف من روما في تشرين الثاني/نوفمبر 1991، أنّ التحدِّيات لن تأتي من عدو محدِّد، وإنَّما من الفوضى، والصِّراعات العرقية، والانقسامات الطائفية، والنزاعات الحدودية، والانتشار النووية، وعرقلة تدفُّق الموارد الحيوية، وعمليات الإرهاب، ولا سيّما بعد انْهِيَار الاتِّحاد السُّوفياتي(67).

لهذا إعادة الحلف تنظيم مفهومه الإستراتيجي بمستوى القدرة والاستجابة على المخاطر، فتمَّ تأسيس مجلس تعاون شمال الأطلسي في كانون الأول/ديسمبر 1991، واعتماد إستراتيجية الشَّراكة من أجل السَّلام في كانون الثاني/يناير 1994، بعنوان: **"بناء تكامل حقيقي لأوروبا والمجتمع عبرَ الأطلسي"**، لتحديد مهام الحلف العسكرية، والبتِّ في طلبات انضمام دُوَل أوروبا الشَّرقية، ومعالجة تطوُّرات البلقان، لكن إستراتيجية الشَّراكة الّتي انضمَّت إليها دُوَل آسيا الوسطى والقوقاز، هي أحدى أدوات عقيدة الاحتواء الأميركية ضدَّ روسيا، إذ قدَّمت أميركا فكرة إنشاء **"قوَّات المهام المشتركة"**، والّتي حظيت بالموافقة عام 1994(68).

كما أقرَّ الحلف وثيقة **"البرامج الجديدة عبرَ الأطلسي"** في كانون الأول/ديسمبر 1995، وتضمَّنت إقرار السَّلام والاستقرار الديمقراطي، وتعزيز التعاون ضدَّ الإرهاب، وتوثيق العلاقات التجارية، وقد وسَّعت الوثيقة دور الحلف الوظيفي والجيوبوليتيكي، حيث أطَّر الحلف إمكانية قيامه بعمليات عسكرية خارج أراضيه، والتعاون مع مجلس الأمن الدُّوْلي في إدارة الأزمات، وقد أكَّد الحلف إمكانية بروز الصِّراعات وعدم الاستقرار من محورين هما: **المحور الشَّرقي**، وهي المنطقة المحصورة بين ألمانيا وروسيا ، ثمَّ شمالاً بعبور شمال أوروبا، وجنوباً عبرَ تركيا، والقوقاز، ووسط آسيا. أمَّا **المحور الجنوبي**، ويبدأ من شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط إلى الشَّرق الأوسط ثمَّ جنوب غرب آسيا، ومن أجل ذلك أخذ الحلف يسعى لإيجاد مواقع عسكرية ثابتة، ولذلك أقرَّ الحلف وثيقة **"خطَّة العمل المشتركة بين أوروبا وأميركا"**، الّتي أتاحت تطبيق اتِّفاقية "دايتون" **(Dayton)**، للسَّلام في البوسنة في كانون الأول/ديسمبر 1995، وقد نشأة القوَّات المُتعدِّدة الجنسيات والمهمّات في قمَّة مجلس تعاون الحلف في برلين عام 1996(69).

لهذا جاء التصريح الرّوسي– الصيني عُقب زيارة الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" **(Jiang Zemin)** إلى موسكو في نيسان/أبريل 1997، فقد أعرب الطرفين عن قلقهما إزَاءَ توسيع الناتو والتكتُّلات العسكرية، ولم يستبعد قيام روسيا بتأسيس حلف عسكري يضمُّ الدُّوَل المستقلة عن الاتِّحاد السُّوفياتي، وبالتالي، أبعاد النفوذ التركي، ما دفع أنقرة إلى أشتراط الحصول على الموافقة على طلب انضمامها إلى الاتِّحاد الأوروبي، مقابل توسيع حلف شمال الأطلسي، كما أقرَّت وثيقة باريس في أيار/مايو 1997، عدم نشر أسلحة نووية في وسط وشرق أوروبا، ودفع روسيا إلى توقيع الميثاق الأطلسي– الرّوسي في أيار/مايو 1997، والّذي تضمن إنشاء المجلس المشترك الدائم للناتو وروسيا مقرُّه بروكسل لتسوية الخلافات، وتعديل معاهدة خفض القوَّات التقليدية، وتحديد مجالات التشاور والتعاون في التسلُّح والأمن النووي، والمفاهيم العسكرية للدفاع المضاد للصواريخ، ومكافحة الإرهاب والمخدّرات[70]، وتحديد مراحل توسيع العضوية[71].

كذلك قَّرر حلف شمال الأطلسي في اجتماع بروكسيل في كانون الأول/ديسمبر 1998، مواجهة انتشار الأسلحة النووية، والتصدِّي للإرهاب، والتدخُّل في الصِّراعات، وفي الذكرى الخمسين لتأسيس حلف شمال الأطلسي في قمَّة واشنطن في نيسان/أبريل 1999، تقرَّر توسيع مهام الحلف من خلال إدارة الأزمات، والشَّراكة الأورو– أطلسيَّة، وطرح إمكانية التدخُّل في الشَّرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ أكَّد أمين عام الحلف "خافيير سولانا" **(Javier Solana)**، أنَّ هذه الإستراتيجية تنقل الحلف من مجرَّد إطار مهتم بالدفاع الجَمَاعي إلى منظَّمة ضامنة للأمن والقِيَم الديمقراطية[72].

وقد أشار الحلف إلى إمكانية ضمُّ جورجيا على اعتبارها القوَّة الأكثر اصطداماً مع النفوذ الرّوسي، إذ أكَّد مساعد وزيرة الخارجية الأميركية "دانيال فريد" **(daniel fried)** بأن جورجيا تُعدُّ جزءاً من أوروبا، وعضواً من الفضاء الأطلسي الشامل، وأن دولته تدعم سعيها للانضمام لحلف شمال الأطلسي، وسعت الولايات المتَّحدة إلى نشر وحدات المارينز على شواطئ بحر قزوين في أذربيجان، ولذلك أعلنت روسيا في كانون الثاني/يناير 1999، عن نيتها في نشر صواريخ "أس – 300" **(S – 300)** في أرمينيا، إذ إن روسيا ترى في نشاطات حلف شمال الأطلسي في آسيا الوسطى والقوقاز تهديد للمصالح الروسية[73].

إن توسيع حلف شمال الأطلسي ليضمُّ دُوَل أوروبا الشَّرقية وجمهوريات البلطيق الثلاثة، يصبح بإمكان الحلف استخدام هذه الدُّوَل القريبة من الحدود الروسية لأجل محاصرة روسيا أذا ما نهضت وعادت إلى التطلع نحو دور عالمي على اعتبارها دولة عظمى تاريخياً، وقد استمرَّت الأهميَّة الإستراتيجية لتركيا، كونها الدَّولة الوحيدة من بين دُوَل الحلف الّتي لها حدود مباشرة مع دُوَل الشَّرق الأوسط، ومع بعض جمهوريات الاتِّحاد السُّوفياتي السابق في القوقاز وآسيا الوسطى، وتبعاً لذلك أخذ حلف شمال الأطلسي يعول على الدَّور التركي كونها عضو حيوي في الحلف، إذ تمتلك ثانِ قوَّة عسكرية في الحلف بعد الولايات المتَّحدة، وموقع إستراتيجي يصلح أن يكون قاعدة مُتقدِّمة لاستقبال القوَّات لمواجهة التحدِّيات ولاحتواء **"المحور الشَّرقي"** لمنطقة عدم الاستقرار، والّتي تضمُّ دولاً إسلاميَّة، مثل: إيران، وأفغانستان، ودُوَل آسيا الوسطى، وباكستان، تحت ذريعة الصِّراعات، والإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل[74].

وتمُّ توسيع دور الحلف بعد تفجير برجَي التِّجارة العالمية عام 2001، حسب وجهة النظر الأميركية في الحرب على الإرهاب، خاصَّة في أفغانستان عام 2001، والعراق عام 2003، فقد منح حلف شمال الأطلسي في قمَّة إسطنبول في حزيران/يونيو 2004، أهميَّة خاصَّة لمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، إذ قررت القمَّة تعيين ضابط أرتباط في المقر الإقليمي للحلف في مدينة "ألماتي" في كازاخستان، وذلك من أجل دعم تنفيذ برنامج التعاون والمساعدة الّتي يقدمها الحلف في تلك المنطقة، فضلاً عن ذلك انشأت قمَّة إسطنبول منصب الممثل الخاص للأمين العام للناتو لشؤون آسيا الوسطى وجنوبي القوقاز[75]، وقد أصبحت تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي تضمُّ مجموعة من القواعد الأطلسيَّة، أهمُّها: **"إنجرليك"**، وفيها تجمع لقوَّات حلف الناتو، و**"سينوب"**، الّتي ترصد تجارب الصواريخ النووية، و**"أزمير الجوية"**، وهي مقر القيادة البرية للجزء الجنوبي من حلف الناتو، و**"بيرنكيك"**، وهي للإنذارات المبكرة، و**"بلياري"**، وهي للتنصُّت على التجارب النووية، و**"أنقرة الجوية"**، وهي توفِّر الجسور والإشراف على البحر الأسود، و**"سيجلى الجوية"**، وهي تكتيكية عند الحاجة، و**"الإسكندرونة ويوموراتاليك"**، اللّتين تعدان مستودعات للتموين والمحروقات، كذلك محطات الرادار وقواعد الاتصال اللَّا سلكي، والرصد، والتشويش الإلكتروني في قواعد: قره مُرسل، سامسون، طرابزون، ديار بكر، باندیرما، تطوان، كارامورسيل، وكيورديج[76].

كما أقرَّ حلف شمال الأطلسي في قمَّة لشبونة في تشرين الثاني/نوفمبر 2010، مفهومه الإستراتيجي الجديد، وتضمن ثلاثة مهام، هي: الدفاع الجَمَاعي، إدارة الأزمات، والتعاون الأمني مع الدُّوَل الحليفة، ودُوَل عدم الانحياز والمنظَّمات عبرَ إستراتيجية الشَّراكات المفيدة، وتوسيع البيئة الأمنيَّة، حتى تشمل مناطق الآبار النَّفطية، وطرق المواصلات، بذريعة مكافحة الأسلحة النووية والإرهاب في الشَّرق الأوسط، وبالتالي، أصبحت روسيا تخشى من أن تصبح أنقرة منصة لحلف شمال الأطلسي ضدَّ موسكو.

نتبيَّن ممَّا تقدَّم أنَّ توسيع حلف شمال الأطلسي يعود إلى أتساع فسحة المناورة ضمن معطيات أيديولوجيَّة رجحت الإقرار بالأفق العسكري، وأن سياسة الحلف التوسُّعية قد اندمجت مع سياسة أميركا في محاولة لاحتواء روسيا عسكرياً، إذ خلقت واشنطن المسوِّغات لتطوير الحلف، بدلاً من تفكيكه، وتُعدُّ تركيا المستفيد الأكبر من نشاطات الحلف، إذ يساهم في تفعيل دورها الإقليمي، وبناء عمقها الإستراتيجي في آسيا الوسطى والقوقاز، والشَّرق الأوسط، وهو ما يؤثِّر على طبيعة العلاقات الروسية – التركية.

الطلب الثالث: تأثير الاتِّحاد الأوروبي على العلاقات الثنائية

بدأت أوروبا تسعى إلى بناء تحالف باسم **"الاتِّحاد الأوروبي"** في معاهدة "ماستريخت" **(Maastricht)** في كانون الأول/ديسمبر 1991، وتحسين البُنية السِّياسيَّة، والإقتصادية، والأمنيَّة الأوروبية، وقد استطاعت وحدة أوروبا الغربية أن تجذب دُوَل أوروبا الشَّرقية إليها، وأصبح الاتِّحاد الأوروبي ينظر إلى روسيا على اعتبارها قوَّة مؤثرة وشريك أساسي في ضمان استقرار أوروبا؛ بمعنى إن تجاهل هذا الشريك واستبعاده سوف يطرح موقفاً استفزازياً، وقد يخلق تكتُّلات عسكرية أوروبية تتبادل العداء، وسوف ينعكس هذا الموقف على توتُّر الأوضاع

الروسية الداخلية الّذي لم تسلم أوروبا من آثاره[77]، كما إن الشراكة الروسية – الأوروبية سوف تنعكس على الأمن الأوروبي من خلال الاتِّفاق على ضرورة إيجاد صيغة جديدة للأمن الأوروبي تعلن عن بداية عهد التعايش السِّلمي، حيث تتطلع روسيا إلى إيجاد مكانة خاصَّة ومميّزة في التركيبة الأمنيَّة الأوروبية الجديدة، ولهذا يحاول الغرب إيجاد آليات واطاراً مؤسَّسياً يكفل لروسيا كيانها على اعتبارها دولة عُظمى متقبله للواقع الأوروبي الجديد، وفي هذا الإطار تحدثت قمَّة "كوبنهاغن" عام 1993، عن الأفق الأوروبي لدُوَل البلقان الغربية المنخرطة في عملية الاستقرار والشراكة، وقد صرَّح الرئيس الرّوسي "بوريس يلتسن" أثناء القمَّة الثلاثية مع فرنسا وألمانيا عام 1998، قائلاً: **"إن من أهم الأولويات تحويل روسيا إلى مجتمع منفتح، وجعلها جزءاً من أوروبا العُظمى على المسرح الدُّوْلي"**[78].

وبهذا يُمكن أن تكون روسيا عنصراً فاعلاً للأمن الأوروبي، ولا سيّما أن الاتِّحاد الأوروبي يمثل مؤسَّسة إقليميَّة تقوم بالوظائف السِّياسيَّة، والإقتصادية، والعسكرية في بناء الأمن الأوربي عبرَ التوسُّع نحو الشَّرق الّذي يُمكن أن يستقطب جميع الدُّوَل الأوروبية، وأن هذا التحوُّل في مسيرة الاتِّحاد يتطلب التنسيق مع روسيا في أدارة الشؤون، والاستفادة من قدراتها، ونجد موسكو أكثر ترحيباً لتوسيع الاتِّحاد الأوروبي من توسيع حلف شمال الأطلسي، لأنه يؤدي إلى الارتقاء بالمكانة الروسية السِّياسيَّة والإقتصادية[79].

أمَّا تركيا الّتي تتطلع للانضمام إلى الاتِّحاد الأوروبي[80]، فإن هنالك ثَمَّة قيود تحول دون عضوية تركيا في الاتِّحاد الأوروبي، أهمُّها: المشكلات الداخلية وانقساماتها الثَّقافية حول الهويَّة، والقضايا المتعلقة بحقوق الانسان، ولا سيّما قضية الأرمن والأكراد، ناهيك عن النزاع المستمر مع اليونان حول القضية القبرصية، بالإضافة إلى المُعوّقات الديموغرافية، إذ إن انضمام تركيا للاتِّحاد يجعلها ثانٍ أكبر عضو في الاتِّحاد من حيث عدد السُّكَّان بعد ألمانيا، وهذا التعداد يعطي تركيا عدد أكبر من الممثلين داخل البرلمان الأوروبي، ويجعلها من الأعضاء الفاعلين، وهو ما يثير المخاوف السِّياسيَّة لدى دُوَل الاتِّحاد من أن تتحوُّل القضايا الإسلاميَّة في تركيا إلى قضايا أوروبية، كذلك المُعوّقات الإقتصادية، إذ إن انضمام تركيا للاتِّحاد يدفع عدد كبير من المهاجرين الأتراك إلى دُوَل الاتِّحاد للبحث عن فرص عمل، بالإضافة إلى المُعوّقات الدُّوْلية، إذ يُعتبّر المجتمع الدُّوْلي أن تركيا ليست دولة أوروبية، وإنَّما من دُوْل آسيا الصغرى[81].

وعلى الرغم من أهميَّة أشتراك تركيا في الترتيبات السِّياسيَّة والأمنيَّة الأوروبية على اعتبارها الجسر الجغرافي الّذي يربطها آسيا والشَّرق الأوسط، وهي القاعدة الإستراتيجية الّتي يُمكن أن يستخدمها اتِّحاد غرب أوروبا لمواجهة مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، والهجرة، والإرهاب في حوض المتوسط، إلاَّ أن الشراكة الأمنيَّة الروسية – الأوروبية كانت على حساب الدَّور التركي في الأمن الأوروبي، إذ تسود رؤية أمنيَّة أوروبية بأن تركيا تعاني من أزمات داخلية وخارجية، وخاصَّة توتُّر علاقات تركيا مع الدُّوَل المجاورة، ممَّا يدفع الاهتمامات الأوروبية بعيداً عن الاهتمامات التركية، إذ تنصب الأولويات الأوروبية على الأوضاع في روسيا وشرق أوروبا، وليس على الجنوب الأوروبي الّذي يمثل الأولوية التركية، وعلى الرغم من المشاركة التركية في مبادرة الدفاع والأمن الأوروبي، فأنها لم تنضمُّ إلى عضوية اتِّحاد غرب أوروبا، فهنالك معارضة واضحة من ألمانيا واليونان إزَاءَ عضوية تركيا في الاتِّحاد الأوروبي،

وأن الموقف اليوناني يحظى بالدّعم الرّوسي خوفاً من تفعيل المشروع التركي في العودة إلى دُوَل البلقان[82].

وقد وصلت أميركا إلى قناعة بأن تردي العلاقات التركية – الأوروبية بسبب قضية العضوية ربما يدفع تركيا إلى اتّخاذ قرار الانسحاب من حلف شمال الأطلسي، ولهذا سعت أميركا إلى معالجة قضية العضوية بطريقتين هما: **الأولى**، تعميق دور تركيا في الإستراتيجية الأميركية، ودفعها للتحالف الإستراتيجي مع إسرائيل، بهدف مواجهة التهديدات الّتي تهدّد المصالح الأميركية في الشَّرق الأوسط[83]، و**الثانية**، الضغط على الاتّحاد الأوروبي من أجل الموافقة على جعل تركيا عضو مشارك في اتّحاد غرب أوروبا، الّذي يُعتبَر الجناح العسكري للاتّحاد الأوروبي، حيث يستطيع العضو المشاركة في جميع المناورات العسكرية، ووضع الخطَّط الحربية، وصنع القرارات، وقد فسرت تركيا موافقة الدُّوَل الأوروبية بأنها رغبة من الاتّحاد الأوروبي في جعل أنقرة حليف عسكري قوي، وجزء من مخططاته الأمنيَّة والدفاعية[84].

نستنتج بأنَّ الدُّوَل الأوروبية تعرضت لتغيُّرات جذرية أثرت على العلاقات الروسية – التركية، وهذه التغيُّرات قد أملت على كِلا الدَّوَلتين البحث عن أدوار متميّزة في ظلّ البيئة الأمنيَّة الأوروبية الجديدة.

المبحث الرابع
طبيعة العلاقات الروسية – التركية في ضوء الأزمة السورية

إنَّ قيام ما يُسمَّى "ثورات الربيع العربي" في كانون الأول/ديسمبر 2010، ساهم في بروز موجة من الاحتجاجات في سورية في شباط/فبراير 2011، والّتي تحوَّلت إلى موجة من الاضطرابات بتدخل أميركا، إسرائيل، الاتّحاد الأوروبي، تركيا، حلف شمال الأطلسي، ودُوَل مجلس التعاون الخليجي، من جهة، وروسيا وإيران، من جهة أخرى، وقد شكّل الصِّراع السوري عامل مؤثِّر في العلاقات الروسية – التركية، وذلك بحسب طبيعة المصالح المتضاربة، إذ كان سبباً في توتُّر هذهِ العلاقات تارةً، ودافعاً للتقارب تارةً أخرى، حيث تمثل القواعد العسكرية الروسية في سورية موطئ القدم لروسيا في الشَّرق الأوسط، وهو ما يمكنها من التأثير على التطوُّرات في العالم العربي والبحر الأبيض المتوسط، كما تعتبَر سورية الدَّولة العربيَّة الرئيسيَّة من حيث التعاون الإقتصادي، واستيراد الأسلحة الروسية، ويُمكن الاستفادة من النفوذ الرّوسي في سورية للمساومة في الشؤون الدُّولية، مثل تخفيف العقوبات على روسيا، أمَّا بالنسبة لتركيا فإن سورية تمثل ممراً اقتصادياً لتركيا إلى المنطقة العربيَّة، وأن عدم الاستقرار في سورية تكون تداعياته الإقتصادية والأمنيَّة خطيرة على الداخل التركي، ولا سيّما أن تركيا هي أكثر الدُّوَل الّتي استقبلت اللاجئين من سورية، فضلاً عن السِّياسة التركية الإقليميَّة الّتي تهدف إلى بسط النفوذ والتأثير في دُوَل المنطقة. وبناءً عليه، سوف نقسِّم هذا المبحث إلى مطلبين هما: المطلب الأول، الموقف الرّوسي– التركي من الصِّراع السِّياسيّ في سورية. أمَّا المطلب الثاني، الموقف الرّوسي– التركي من الصِّراع العسكري في سورية.

المطلب الأول: الموقف الرّوسي– التركي من الصِّراع السِّياسيّ في سورية

إنَّ تزايد حركة الاحتجاجات السورية عام 2011، دفعت النظام السوري إلى اتِّخاذ العديد من الإجراءات أهمُّها: إلغاء حالة الطوارئ، وإطلاق سراح السجناء السِّياسيين، وتخفيض مدَّة الخدمة العسكرية، وإقالة الحكومة، واستبدال محافظي المحافظات، ومنح الجنسية للأكراد عديمي الجنسية[85]، لكنّ الولايات المتَّحدة استخدمت الأموال الخليجية، والتدخُّل التركي، بغية تأمين مصالح إسرائيل، عن طريق إشاعة موجة من الاضطرابات المصطنعة للضغط على الرئيس السوري "بشار الأسد" بالتنحِّي عن السُّلطة، بغية إسقاط محور المقاومة "سورية، إيران، وحزب الله"، ما دفع القيادة السورية إلى التأكيد على أنَّ دمشق تتعرَّض لمؤامرة خارجية بأدوات داخلية، واتضح ذلك بعد أن سارع الرئيس الأميركي "باراك أوباما" **(Barack Obama)** إلى إصدار بيان ينذِّد بأعمال الحكومة السورية في نيسان/أبريل 2011[86]، بالإضافة إلى تجريم النظام السوري في المحافل الدُّولية، ضمن ما يُعرف **بـ"دُوَل محور الشَّر"**، ومنع تكتُّل المحاور الإقليميَّة، وخاصَّة المحور الإيراني– السوري الّذي يدعم تشكيل النظام العالمي المُتعدِّد الأقطاب القائم على الدَّور الرّوسي– الصيني، لكنّ بيان مجلس الأمن القومي الرّوسي في آب/أغسطس 2011، أكَّد أنّ تسوية الأوضاع هي مسؤولية السوريين أنفسهم، من دون تدخّل خارجي, عن طريق حوار جامع[87].

وقد استجابت القيادة السورية للمصلحة الوطنيَّة، الّتي تستوجب اللّقاء في حوار وطني يحصِّن الدَّولة، ويُرسي قواعد العدالة، لكن تركيا طرحت مبادرة احتضان ما يُسمَّى المعارضة السورية، وإنشاء مجالس قيادات، مثل: المجلس الوطني السوري في إسطنبول في تشرين الأول/أكتوبر 2011، وقد بُذلت الولايات المتَّحدة الجهود لتقديم خطَّة لجامعة الدُّوَل العربيَّة باسم **"المبادرة العربيَّة"** في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، وتتضمَّن وقف القتال، والإفراج عن المعتقلين، وسحب الجيش السوري من المدن، وحريَّة حركة المراقبين والصحافيين[88]، وقد عيَّن الأمين العام السابق للأمم المتَّحدة "كوفي أنّان" **(Kofi Annan)**، مبعوثاً مشتركاً مع جامعة الدُّوَل العربيَّة في شباط/فبراير 2012، في الوقت الّذي شنّت وسائل الإعلام الخليجية – التركية حرباً تكفيرية ضدَّ النظام السوري، من خلال استثمار ملف اللاجئين السوريين، لكنّ المجتمع الدُّوْلي، ولا سيّما منظَّمة الأمم المتَّحدة لم تلغِي أحقية الحكومة السورية في السِّيادة على أراضيها[89].

لقد أكَّد مدير المخابرات الروسية "ميخائيل فرادكوف" **(Mikhail Fradkov)** عام 2012، بأنَّ موسكو تمتلك أدلة تثبت أنَّ واشنطن وظَّفت المعارضة السورية للقيام بنشاطات تخريبية، وأن تركيا ساهمت بقوَّة في دعم المجموعات الّتي تمارس عمليات تخريبية ضدَّ النظام السوري[90]، ولذلك اتَّخذت الدبلوماسيَّة الروسية – الصينية إستراتيجية التهديد الميداني في المفاوضات من خلال تحشيد التأييد الدُّوْلي في منظَّمة الأمم المتَّحدة، بهدف منع أيّ قرار باستخدام القوَّة، أو تغيير النظام السوري عن طريق التدخُّل العسكري، وأصبح هناك تعادل دولي في مجلس الأمن الدُّوْلي، وعلى الرغم من صدور العديد من القرارات، لكن نجح حقّ النقض المزدوج الرّوسي– الصيني في عدم إصدار قرار يجيز استخدام القوَّة ضدَّ سورية[91].

إلاَّ أن مكتب منظَّمة الأمم المتَّحدة في جنيف في حزيران/يونيو 2012، استضاف اجتماعاً لمجموعة العمل من أجل سورية، عُرف لاحقاً بـاسم **"جنيف – 1"**، وطالب بيان جنيف بتأسيس هيئة حكم انتقالية، ومشاركة جميع العناصر والأطياف السورية في حوار وطني، ومراجعة النظام الدستوري والقانوني، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتمثيل كامل للمرأة، لكنَّ البيان أغفل أنّ سورية تتعرّض لعمليات إرهابية منظَّمة.

كما إن الولايات المتَّحدة، وبريطانيا، وفرنسا، عن طريق حلفائهم الإقليميين قطر وتركيا، عملوا على بتشكيل ما يُسمَّى **"الائتلاف الوطني لقِوى الثَّورة والمعارضة السورية"** في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، وعدُّوه الممثِّل الشَّرعي الوحيد للشّعب السوري, والمحور في جامعة الدُّوَل العربيَّة[92]، وبذريعة المجزرة الإرهابية في الغوطة الشَّرقية بضواحي دمشق فقد أصدر مجلس الأمن الدُّوْلي القرار المرقَّم (2118) في أيلول/سبتمبر 2013، الّذي طالب بالتخلّص من الأسلحة الكيمياوية السورية، وبناءً عليه، قدَّمت دمشق طلب انضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيمياوية، بالإضافة إلى صدور القرار المرقَّم (2139) في شباط/فبراير 2014، والّذي كان ذا صبغة إغاثية، ثمَّ عُقدت بين الجهات المعارضة والنظام السوري مفاوضات **"جنيف – 2"** بقيادة الوسيط الأممي "الأخضر الإبراهيمي" في كانون الثاني/يناير 2014[93].

لكن الإجراءات الدُّوْلية في الأزمة السورية أنطلقت وفق مبدأ إسقاط النظام السوري، الّذي يتلاءم مع الدوافع الأميركية، الإسرائيليَّة، التركية، والسعودية، ما ساهم في تعثر العلاقات الروسية – التركية، خاصَّة بعد أن أعادَ اللقاء بين أميركا، روسيا، تركيا، السعودية، وإيران، الاعتبار لهيئة الحكم الانتقالية في تشرين الأول/أكتوبر 2015، ثمَّ صدر قرار مجلس الأمن الدُّوْلي المرقَّم (2254) في كانون الأول/ديسمبر 2015، الّذي نص على بدء محادثات السَّلام السورية، وعلى أنّ الشّعب السوري هو من يقرِّر مستقبل الدَّولة، ودعا إلى تشكيل الحكومة الانتقالية، وإجراء الانتخابات البرلمانية برعاية أممية، ولهذا عُقدت الرياض مؤتمر **"المعارضة السورية"** في كانون الأول/ديسمبر 2015، الّذي طرح الهيئة العُليا للمفاوضات السورية[94].

وبموجب قرار مجلس الأمن الدُّوْلي المرقَّم (2268) في شباط/فبراير 2016، تمَّ التوقيع على الاتِّفاق الأميركي– الرّوسي باسم **"وقف الأعمال القتالية"** في سورية، والّذي قطع بطريقة معينة أيّ تدخّل مثل التهديد السعودي– التركي بإرسال جيوش قتالية، بذريعة محاربة الإرهاب في سورية، لأنَّ الاتِّفاق فرز بين المجموعات المعارضة المسلّحة، وبين المجموعات الإرهابية الّتي لا يشملها الاتِّفاق، كما عرقل الاتِّفاق كلّ مشاريع التقسيم ضدَّ سورية، ووفر البيئة لانطلاقٍ آمنٍ للعمل السِّياسيّ، لكنَّ رفضت أميركا تنفيذ الاتِّفاق، بهدف تحاشي العمل الميداني المشترك مع روسيا، وعدم حسم المعارك لصالح الجيش السوري[95].

لقد سعت أميركا للاحتفاظ بورقة الأكراد من أجل ابتزاز الحكومة السورية، حيث أُعلن النظام الفدرالي الكُردي في سورية في آذار/مارس 2016، وقد أصرَّت على مفاوضات **"جنيف – 3"**، بقيادة المبعوث الأممي "ستافان دي ميستورا" **(Staffan de Mistura)** في نيسان/أبريل 2016، وتمسَّكت بفكرة إسقاط النظام، وفتح الممرَّات الآمنة للمجموعات الإرهابية عبرَ الأراض التركية، ولعلَّ الموقف التركي الداعم للاستراتيجية الأميركية في سورية قد ساهم في توتُّر العلاقات الروسية – التركية. لكن بعد أن أخذت تركيا تسعى إلى دور إقليمي خارج

المظَّلة الأميركية قرَّرت واشنطن التلميح إلى المجلس العسكري التركي بإمكانية إسقاط الحكم في تموز/يوليو 2016، مع وعد بالدّعم الخليجي، وقد اتَّهم "رجب طيب أردوغان" الإدارة الأميركية بتحريض الانقلابين، وطالب بتسليم الداعية "فتح الله غولن" الّذي يقيم في ولاية بنسلفانيا الأميركية، وقد اتجهت تركيا إلى تعزيز علاقاتها مع روسيا، وأبداء المرونة في معالجة الأزمة السورية[96].

لهذا عقد وزير الخارجية الأميركي "جون كيري" **(John Kerry)**، اتِّفاقية الهدنة مع وزير الخارجية الرّوسي "سيرغي لافروف" **(Sergey Lavrov)** في أيلول/سبتمبر 2016، وقد تمَّ اغتيال السفير الرّوسي "أندريه كارلوف" **(Andrei Karlov)** في تركيا في 19 كانون الأول/ديسمبر 2016[97]، لكنه لم يؤثِّر على اجتماع ضمُّ روسيا، وإيران، وتركيا لمكافحة الإرهاب في سورية في 20 كانون الأول/ديسمبر 2016، واستثمر الرئيس "فلاديمير بوتين" انتصار الجيش السوري في حلب للتوصُّل إلى اتِّفاقية **"أستانا – 1"** بين روسيا وتركيا بدعم إيران في 28 كانون الأول/ديسمبر 2016، وأخذوا على عاتقهم الالتزام بالرقابة على تنفيذ هدنة وقف القتال في سورية، وممارسة دور الضامنين لعملية التسوية السِّياسيَّة السورية، وقد رحّب الأمين العام لمنظمة الأمم المتَّحدة "أنطونيو غوتيريش" **(Antonio Guterres)**، بعملية التسوية، ودعم مجلس الأمن الدُّوْلي اتِّفاقية الهدنة ضمن القرار المرقَّم (2336) 31 كانون الأول/ديسمبر 2016[98].

ونتيجة للجهود المشتركة عُقدت اتِّفاقية **"أستانا – 2"** في كانون الثاني/يناير 2017، وهي خطوة لفصل المعارضة السورية المسلّحة عن المجموعات الإرهابية، وإطلاق العملية السِّياسيَّة، لكن استمرَّت أميركا في دفع المجموعات المسلّحة للتهرب من اجتماعات **"أستانا"**، والتعنُّت في مفاوضات **"جنيف – 4"** في شباط/فبراير 2017، خاصَّة التمسُّك بفكرة إسقاط النظام السوري، لكن جاءت مفاوضات **"جنيف – 5"** في آذار/مارس 2017، لتؤكِّد على ضرورة مكافحة الإرهاب في سورية، ولهذا طرحت الولايات المتَّحدة خطَّة المناطق الآمنة، على أساس تقسيم سورية لأربعة أقاليم أو مناطق هي: منطقة كُردية في الشمال الشَّرقي، والمنطقة الشمالية، والمنطقة الساحلية، والمنطقة الجنوبية الّتي تكون بمثابة منطقة أمنيَّة لإسرائيل[99].

نستنتج ممَّا سبق بأنَّ الأزمة السِّياسيَّة السورية شملت الأطراف الإقليميَّة والدُّوْلية، وقد ارتبطت بطبيعة القِوى المُناهضة للحكومة الشَّرعية في سورية، ولا سيّما الولايات المتَّحدة، وبريطانيا، وفرنسا، واستخدمت هذه القِوى الأدوات الإقليميَّة، أهمُّها: إسرائيل، وتركيا، ودُوَل الخليج العربي، لكنَّ النظام السوري تمكن من هيكلة الروابط الجيواستراتيجية مع روسيا، والصين، وإيران، وبالتالي، فإن طبيعة المواقف الروسية والتركية المتناقضة من النظام السوري قد أثرت على العلاقات بينهما من الجانب السِّياسيّ، غير أن محاولة الانقلاب الفاشلة في أنقرة دفعت تركيا إلى إيجاد روابط مشتركة مع روسيا حول مستجدات الأزمة السورية.

المطلب الثاني: الموقف الرّوسي– التركي من الصِّراع العسكري في سورية

إن تصاعد النزاع العسكري في سورية أدَّى إلى تشكيل ما يُسمَّى **"الجيش الحر"** المنشق عن الجيش السوري، وتسهيل تدفُّق المجموعات الإرهابية إلى سورية، إذ تمكن "أبو محمد

الجولاني" من تشكيل فرع تنظيم القاعدة في سورية باسم **"جبهة النصرة لأهل الشام"** في كانون الأول/ديسمبر 2011، وفي العراق تمكَّن "أبو بكر البغدادي" من تشكيل الدَّولة الإسلاميَّة في العراق والشام **"داعش"** في نيسان/أبريل 2013، وباتت سورية تواجه مطالب مدنية، وانشقاقات عسكرية، وعمليات إرهابية، وبعد معارك بين تنظيم القاعدة وتنظيم داعش هيمنَ الأخير على أربعة محافظات عراقية هي: نينوى، صلاح الدين، الأنبار، وديالى، وأربعة محافظات سورية هي: الرقة، إدلب، دير الزور، وحلب، وقد أكَّد رئيس هيئة الأركان العامة للقوَّات الروسية "فاليري غيراسيموف" **(Valery Gerasimov)**، بأنَّ قوَّات نظام الرئيس السابق "صدام حسين" كانت جزءاً من تنظيم **"داعش"** بعد احتلال العراق، ما ساهم في موجة هائلة من النزوح السُّكَّاني من المناطق الّتي سيطر عليها تنظيم **"داعش"** في العراق وسورية عن طريق تركيا باتِّجاه أوروبا، وقد أدَّى إلى توتُّر العلاقات الروسية – التركية، إذ تخشى روسيا من تدفُّق المجموعات الإرهابية إلى آسيا الوسطى[100].

وعملت أميركا بالتعاون مع إسرائيل، وتركيا، ودُوَل الخليج العربي على هيكلة الفصائل المُتشدِّدة مثل: داعش، وجبهة النصرة، وأحرار الشام، بالإضافة إلى طرح خطَّة **"حرب الاستنزاف"**، الّتي تقوم على إشعال الجبهات عبرَ إشراك القوَّات الخاصَّة الأميركية، وقوَّات حلف شمال الأطلسي في عمليات نوعية، لكن تمكَّنت الدفاعات السورية من إسقاط طائرة تركية في حزيران/يونيو 2012، وبناءً على طلب تركيا نشر حلف شمال الأطلسي أنظمة "باتريوت" **(Patriot)** ضدَّ سورية في كانون الأول/ديسمبر 2012[101]، في الوقت الّذي كشف الرئيس السابق للمخابرات البريطانية "ريتشارد ديرلوف" **(Richard Dearlove)**، أنَّ السعودية ساعدت تنظيم **"داعش"** في الاستيلاء على شمال العراق، وإسقاط النظام السوري[102]، في ظلّ تأكيد الاستخبارات الأميركية بأنَّ **"داعش"** استخدم مرات عدَّة الأسلحة الكيمياوية، وبالتالي، أُجبرت الولايات المتَّحدة على تشكيل **"التحالف الدُّوْلي"** بمشاركة حوالى (59) دولة، بدعوى مكافحة تنظيم **"داعش"** في العراق وسورية في أيلول/سبتمبر 2014، ولذلك وافق الكرملين على طلب الحكومة السورية للمشاركة في مكافحة الإرهاب في أيلول/سبتمبر 2015، وتشكيل **"غرفة عمليات بغداد"** في تشرين الأول/أكتوبر 2015، حيث دكّت الطائرات الروسية معاقل المجموعات الإرهابية، وسلّمت موسكو إلى دمشق صواريخ "ستريليتس" **(Strelets)**، ومنظومة "إسكندر"، و"بانتسير إس– 1" **(Pantsyr S – 1)**، وصواريخ ساحلية طراز "باستيون" **(Bastion)**، كذلك جهزت قاعدة حميميم الجوية في اللاذقية بصواريخ "إس– 300"، وقد توسَّع التعاون بين روسيا، وإيران، والعراق، وسورية عبرَ مركز التنسيق المعلوماتي أو **"غرفة عمليات بغداد"** الرباعية ضدَّ الإرهاب في تشرين الأول/أكتوبر 2015، وقدَّمت إيران كافَّة المتطلّبات اللوجستية والعسكرية[103].

لهذا ساهمت الولايات المتَّحدة في تحسين العلاقة الإستراتيجية التركية – الإسرائيليَّة، وتنسيق الأطرَ الإسرائيليَّة – السعودية، الّتي عملت على احتضان الجماعات الإرهابية، والجماعات المعارضة للنظام السوري، ودعمتها بالمساعدات اللوجستية، وإدخال المناطق ذات الثقل الإستراتيجي ضمن ما يُسمَّى الهدنة بغية منع اِنْهِيَار هذه الجماعات، وطرح الحكم الذاتي، عبرَ توفير مناطق الفصل الكُردية، وتشكيل **"قوَّات سورية الديمقراطية"**، لكنّ حدثت مُتغيّرات

غيّرت من قواعد التحرك الرّوسي في سورية، أهمُّها: الانتشار الأميركي في شرق سورية، والانتشار التركي في الموصل العراقية، وتمكن القوَّة الجوية التركية بصواريخ أميركية من إسقاط الطائرة الروسية المدنية، والطائرة العسكرية في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، وهذه المُتغيّرات دفعت روسيا إلى إعلان وصول صواريخ "إس– 400" إلى قاعدة حميميم في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، لهذا أشار رئيس أركان القوَّات البرية الأميركية "مارك ميلي" **(Mark Millie)** في آذار/مارس 2016، إلى أنَّ الولايات المتَّحدة غير جاهزة لحرب محتملة مع روسيا أو الصين.

وجاء اجتماع طهران بين روسيا، وإيران، وسورية في حزيران/يونيو 2016، بهدف بلورة جبهة شاملة، وإنشاء منظومة تناسق تكاملي تطوّر العمليات، الّتي شذَّبت اندفاع الرياض في تفجير الوضع الميداني، وسط إرباك أنقرة وكبح تقدمها بعد الاندفاع العكسي للمجموعات الإرهابية تُجَاه تركيا، وخلال زيارة وزير الدفاع الرّوسي "سيرجي شويغو" **(Sergei Shoigu)** إلى دمشق في حزيران/يونيو 2016، بحث التعاون العسكري، وبدوره أشار الرئيس الرّوسي "فلاديمير بوتين" في حزيران/يونيو 2016 إلى أنَّ مستقبل منطقة الشَّرق الأوسط مرهون بمصير سورية، كما صدر تقرير "تشيلكوت" **(Chilcot)** البريطاني في 7 تموز/يوليو 2016، من أجل تحذير الدُّوَل الّتي تطالب باجتياح عسكري لإسقاط النظام السوري، وتكرار المأساة العراقية، كما أكَّد مدير الاستخبارات الوطنيَّة الأميركية "جيمس كلابر" **(James Clapper)** في 25 تموز/يوليو 2016، إلى أنَّ الولايات المتَّحدة لا تستطيع وحدها إصلاح مشاكل الشَّرق الأوسط المضطرب، وقد استخدامت روسيا صواريخ "كاليبر" **(Caliber)** من بحر قزوين، مع انطلاق مقاتلات روسية من قاعدة همدان الإيرانية ضدَّ معاقل **"داعش"** في سورية في 16 آب/أغسطس 2016، ثم دخَّلت القوَّات التركية إلى مدينة جرابلس السورية بعملية **"درع الفرات"** في 24 آب/أغسطس 2016، لكنَّ استمرَّ الجيش السوري في السَّيطرة على المناطق المهمَّة، وملاحقة الإرهابيين[104].

لهذا وقَّع الكونغرس الأميركي على قرار رفع الحظر عن تزويد الأسلحة للمعارضة السورية، والإيعاز إلى تركيا عبرَ عملية **"درع الفرات"** لقطع الطريق على الجيش السوري، وقد توقع حزب العدالة والتنمية التركي بأن علاقته مع الولايات المتَّحدة تمكّنه من اجتياح المساحة الّتي تناسب مصالحه الأمنيَّة في سورية دون الحاجة إلى قتال جدّي، لكن بعد خسارة الجيش التركي، خاصَّة التهميش في العراق وسورية، وانعكاس هذه الخسارة على الهيبة الأطلسيَّة[105]، وبالتالي، فإن محور العدوان على سورية، لا سيّما الولايات المتَّحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وتركيا، وإسرائيل، ودُوَل الخليج العربي أصبحوا أمام خيارين: **الأول**، الاعتراف بانهيار مشروع إسقاط النظام السوري. **الثاني**، اللّجوء إلى حرب الاستنزاف، وبعد سيطرة سورية وحلفائها جاءت مفاوضات **"جنيف – 5"** في آذار/مارس 2017، لتؤكِّد على مكافحة الإرهاب وعلى العمل السِّياسيِّ المبنيِّ على فكرة وقف إطلاق النار في سورية، بغية الدخول في العملية السِّياسيَّة المبنية على ثوابت وحدة الأرض والشّعب، والتمسُّك بالدَّولة ونظام الحكم العلماني، والقرار المستقل[106].

لهذا اتهمت الإدارة الأميركية قيام النظام السوري بهجوم بالغازات السامة على مدينة خان شيخون في ريف إدلب في 5 نيسان/أبريل 2017، ودون تفويض من مجلس الأمن الدُّوْلي نفَّذت مدمِّرتان للبحرية الأميركية في شرق البحر الأبيض المتوسط عدواناً استهدف مطار الشعيرات العسكري في سورية بحوالى (59) صاروخاً في 7 نيسان/أبريل 2017، وعليه، صدر بيان غرفة العمليات المشتركة لقوَّات الحلفاء روسيا، وإيران، والقوَّات الرديفة في 9 نيسان/أبريل 2017، مؤكِّداً أنَّ الحلفاء سوف يردُّون من الآن وصاعداً بقوَّة على أيّ عدوان، أو أيّ تجاوز للخطوط الحمراء، واكَّدت روسيا في جلسة مجلس الأمن الدُّوْلي أنَّ نظام الأحادية القطبية انْتهى، وأنّ العالم في ظلّ بزوغ نظام التعدُّديَّة القطبية، وخلال اجتماع ثلاثي لوزراء خارجية روسيا، وإيران، وسورية في موسكو في 12 نيسان/أبريل 2017، جرى التأكيد على وجوب التحقيق في جريمة خان شيخون، الّتي ارتكبها الإرهابيين، واتخذتها أميركا ذريعة لتنفيذ عدوانها، ولعلَّ هذه المُتغيِّرات دفعت القيادة التركية نحو زيادة التنسيق مع روسيا بشأن الأزمة السورية خوفاً من التداعيات الخطيرة الّتي تلحق الضرر بالأمن القومي التركي، ولا سيّما أن الولايات المتَّحدة لم تأخذ بالحسبان ضرورات الحليف التركي في معالجة ملف الأزمة السورية من الناحية العسكرية، وأقتصر التركيز الأميركي على مراعاة مصالح الحليف الإسرائيلي، وإمكانية بقاءه في بيئة تمتاز بالتوتُّر والشد الأمني[107].

تبيَّن ممَّا سبق أنّ التحركات العسكرية في الأزمة السورية فاقت أطراف الصِّراع، وخرجت عن كونها ثورة في مواجهة النظام السِّياسيّ، وإنَّما حوُّلت المصالح الإقليميَّة والدُّوْلية سورية إلى رقعة ملتهبة، خاصَّة أن تركيا فتحت معسكرات تدريب للمجموعات المعارضة، لكن في ظلّ الدّعم الرّوسي والإيراني تمكن الجيش السورية من ردع المجموعات المعادية، ما دفع تركيا إلى أعادت التفاهم مع روسيا حول الأزمة السورية.

الخاتمة

مثلت العلاقات الروسية – التركية ذروة الصِّراع الإمبراطوري في المنطقة الأورو–آسيوية، والّذي أدَّى إلى قيام الحرب العالمية الأولى عام 1918، ومن ثمَّ تحوُّل روسيا القيصرية إلى الاتِّحاد السُّوفياتي عام 1922، وتفكك الدَّولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية الحديثة عام 1923، غير أن دوافع القضاء على الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية ساهم في انضمام روسيا وتركيا للتحالف المُناهض خلال الحرب العالمية الثانية عام 1945، لكن انقسام النظام الدُّوْلي إلى الثنائية القطبية بين الاتِّحاد السُّوفياتي والولايات المتَّحدة خلال الحرب الباردة، وتشكيل حلف شمال الأطلسي حفَّز على التنافس الرّوسي– التركي، وبعد تفكُّك الاتِّحاد السُّوفياتي عام 1991، وقيام النظام الدُّوْلي الجديد بقيادة الولايات المتَّحدة، انكفأت روسيا إلى الداخل، مقابل سعي تركيا للبحث عن أدوار إقليميَّة في آسيا الوسطى، والقوقاز، والبلقان، في ظلّ توسُّع حلف شمال الأطلسي، لكن سعى الرئيس الرّوسي "فلاديمير بوتين" عام 2000، إلى إعادة المكانة الدُّوْلية الروسية، في الوقت الّذي أخذ حزب العدالة والتنمية بقيادة "رجب طيب أردوغان" عام 2002، يطرح مفاهيم إستراتيجية جديدة في السِّياسة التركية، وبدأت مرحلة من التعاون المقنن وفق ضوابط القدرة، غير أن قيام الأزمة السورية عام 2011، أكَّدت من جديد مبدأ التنافس الإقليمي في العلاقات الروسية – التركية.

الاستنتاجات

1- اعتبرت تركيا جزءاً من منظومة الدفاع الغربية، بهدف تطويق الاتِّحاد السُّوفياتي في ظلّ الحرب الباردة، ولا سيّما في حلف شمال الأطلسي، حيث املت الاعتبارات الجغرافية على روسيا وتركيا أجراء تغيّرات في سياساتهما الخارجية، فقد قاد انفتاح كِلا الدَّوَلتين الروسية والتركية على أقاليم جديدة في آسيا الوسطى، والقوقاز، والبلقان، والشَّرق الأوسط، إلى وضع إستراتيجية جديدة تتمكن من خلالها في الحفاظ على مصالحها، ناهيك عن إمكانية السَّيطرة التركية على المضائق المهمَّة الّتي يُمكن أن تعرقل الحركة الروسية، لذلك ظهر التنافس الرّوسي– التركي، كما اظهرت العوامل العسكرية والإقتصادية الفرق في الإمكانات بين الدَّوَلتين، وهو ما يؤشر حالة عدم التوازن في القوَّة بين الدَّوَلتين.

2- استغلت تركيا المطالب الغربية بدعم الإستراتيجية الأميركية، وتوطيد العلاقات التركية – الإسرائيليَّة من أجل الانضمام إلى الاتِّحاد الأوروبي، والحصول على الاحتياجات العسكرية، والدّعم الأميركي من أجل الاقتراض من صندوق النقد الدُّوْلي، وأصبحت السِّياسة التركية المنفذ الفعلي للاستراتيجية الأميركية في المنطقة، وأن الدّعم الأميركي– الغربي لتركيا يبين سعي تلك الدُّوَل لتقديم تركيا على اعتبارها نموذج إسلامي معتدل في الشَّرق الأوسط، لتحقيق ما تتطلع إليه من تغيير بعض الأنظمة في المنطقة.

3- واجهت روسيا الاتِّحادية بعد تفكُّك الاتِّحاد السُّوفياتي عام 1991، وضعا جيوبوليتيكياً معقداً، قلص من طموحاتها ومكانتها على اعتبارها قوَّة عظمى، وعملت القيادة الروسية على التطبيع المُطلق مع الغرب وتحوُّل روسيا إلى دولة عادية بمقدرات قوَّة متواضعة، لا تمكنها من التمسُّك بطموح العودة للعب دور إقليمي وعالمي حاسم. أمَّا تركيا تمكنت من استعادة مكانتها في الإستراتيجية الغربية، ولا سيّما بعد توجُّه الولايات المتَّحدة للسَّيطرة على أوراسيا ومحاصرة روسيا عن طريق توسيع حلف شمال الأطلسي تُجَاه أوروبا الشَّرقية، وأصبح هناك تنافس للأدوار في مناطق إستراتيجية، فكان الدَّور التركي في البلقان على حساب الدَّور الرّوسي، ما دفع روسيا إلى تشكيل تحالف "أرثوذكسي، صربي، يوناني، وبلغاري" لمواجهة التحرك التركي، كما أعلنت كِلا الدَّوَلتين بأن آسيا الوسطى والقوقاز مناطق حيوية لهما، إذ بعد افتتاح خط النفط الرّوسي **"باكو– نوفوروسيسك"**، سارعت تركيا إلى تشكيل خط النفط **"باكو– جيهان"**، وأصبحت قضيتي الشيشان و**"ناجورنو كاراباخ"** من المشكلات الّتي تمسّ روسيا وتركيا، وقد وضعت روسيا سياسة إقليميَّة باسم "الخارج القريب" لإقامة حزام أمني في آسيا الوسطى، بهدف مواجهة تطلعات القِوى الإقليميَّة، لا سيّما تركيا الّتي سارعت إلى تأسيس منظَّمة التعاون الإقتصادي لدُوَل البحر الأسود.

4- إنَّ التغيير الهيكلي في توجُّهات السِّياسة الخارجية الروسية جاء مع تسلُّم الرئيس "فلاديمير بوتين" السُّلطة عام 2000، الّذي تبنى نهجاً عرف **بـ"مبدأ بوتين"** قائم على الحسابات العقلانية الّتي تمليها الضرورات البراغماتية، وتضمن إعادة بناء هياكل الدَّولة، والحفاظ على أمنها، واستقرارها الداخلي، واستعادة المكانة الدُّوْلية لروسيا على اعتبارها قوَّة عظمى، وقطب فعال في موازين القِوى الدُّوْلية، من جانب المزاحم الرشيد، وليس المزاحم المتهور، أيّ دون الرجوع إلى أجواء الصِّراع المكلف المباشر مع الغرب، إلاَّ في حدود المصلحة القومية،

وتوسيع الانخراط الرّوسي في القضايا العالمية، بهدف إنهاء الأحادية القطبية والهيمنة الأميركية، واستبدالها بنظام عالمي مُتعدِّد الأقطاب يراعي مصالح كافة أطرافه من القِوى الكُبْرَى، وتعزيز دور المنظمات الدُّوْلية مثل منظَّمة الأمم المتَّحدة، وتعميق أواصر العلاقات الدُّوْلية، خاصَّة مع الصين، والعلاقات الإقليميَّة، والّتي أدَّت إلى تعزيز العلاقات الروسية – التركية، ومن ثَمَّة عودة روسيا إلى ممارسة الدَّور المحوري في دُوَل الجوار في الفضاء السُّوفياتي السابق، لا سيّما آسيا الوسطى، والّتي تمثل عمقاً استراتيجيا ومجالاً جيوبوليتيكياً طبيعياً لروسيا، والتركيز بفاعلية على القضايا في مناطق شرق أوروبا، والقوقاز، والبلقان بهدف تحقيق الأمن والاستقرار، عبرَ استخدام إستراتيجية القوَّة الناعمة، كذلك العودة إلى الشَّرق الأوسط من خلال استثمار الأزمة السورية عام 2011، وهو ما خلق نوع من التوتُّر في العلاقات الروسية – التركية، لأن تركيا دعمت الإستراتيجية الأميركية والغربية الّتي رغبت بإسقاط النظام السوري، لكن من المؤكِّد بأن موسكو وأنقرة غير راغبتان في خلق توترات دائمة في علاقاتهما، إلاَّ أن ذلك لا يعني عدم تنافسهما في سعيهما وراء مصالحهما.

5- مثل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السُّلطة بقيادة "رجب طيب أردوغان" عام 2002، مرحلة جديدة في السِّياسة التركية، إذ طرح إستراتيجية الموازنة بين الحريَّة والأمن، والسّعي لتخفيض المشكلات مع دُوَل الجوار إلى نقطة الصفر، مع الاهتمام بالدائرة الأوروبية، والدائرة العربيَّة، والدائرة الآسيوية الوسطى، وتعزيز علاقات تركيا مع شركائها على نحو أكثر توازناً في إطار سياسة خارجية مُتعدِّدة الأبعاد، لكن تدخل تركيا في الأزمة السورية عام 2011، سبب العديد من الأزمات في العلاقات الروسية – التركية.

الهوامش

(1) تقع في شرق شبه الجزيرة الإيطالية، وفي الشمال الغربي من منطقة الأناضول، وتقسم بلغاريا إلى قسمين، ويضمُّ البلقان كلٌّ من رومانيا، بلغاريا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، صربيا، كوسوفو، الجبل الأسود، مقدونيا، ألبانيا، واليونان.

(2) وهي أطماع الدُّوَل الأوروبية للسَّيطرة على أملاك الإمبراطورية العثمانية الضعيفة. للمزيد يُنظر: إسماعيل أحمد ياغي, الدَّولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث, ط 3، مكتبة العبيكان، الرياض, 2002, ص141، 142.

(3) هي أعظم شخصيَّة، وإحدى أبرز حُكَّام روسيا تأثيراً عبرَ التاريخ خلال الأعوام (1762 – 1796)، وقد تزوَّجت من الإمبراطور الرّوسي بُطرس الثالث، ومن ثُمَّ تربَّعت على عرش الإمبراطوريَّة بعد الانقلاب ضدَّه، والّذي أفضى إلى اغتياله، وقد انتعشت روسيا في ظلّ حكمها، إذ توسَّعت أراضي روسيا، وازدادت قُوَّتها العسكريَّة حتَّى اضطرَّت الدُّوَل الغربيَّة إلى الاعتراف بالقُوَّةِ الروسية العُظمى، وقد اعتمدت الإمبراطورية على طبقة النُبلاء في إدارة شؤون الدَّولة. شوقي عطا لله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم, تاريخ أوروبا من

النهضة حتى الحرب الباردة, المكتب المصري لتوزيع المطبوعات, القاهرة، 2000, ص240.

(4) علي محمد محمد الصلابي, الدَّولة العثمانية عوامل النهوض والسقوط, مطبعة دار المعرفة، بيروت, 2004, ص354.

(5) إريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث, ترجمة: عبد اللطيف الحارس، دار مدار الإسلامي، بيروت، 2014, ص10 – 15.

(6) شوقي عطا لله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم, المرجع السابق, ص214، 215.

(7) المير ألاي إسماعيل سرهنك, تاريخ الدَّولة العثمانية, دار الفكر الحديث للطباعة والنشر, بيروت، 1988, ص375.

(8) إريك زوركر، المرجع السابق, ص25 – 20.

(9) علي محمد محمد الصلابي, المرجع السابق, ص360 – 365.

(10) شوقي عطا لله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم, المرجع السابق, ص249.

(11) المير ألاي إسماعيل سرهنك, المرجع السابق, ص377.

(12) عليان محمود عليان, التوافق والصِّراع في العلاقات الدُّولية: العلاقات الروسية التركية مثالاً، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2016, ص100.

(13) أعلن الرئيس الأميركي "هاري ترومان" (Harry Truman) في آذار/مارس 1947، عزمه أخذ مكان بريطانيا في الشَّرق الأوسط، وأيَّد الشّعوب الّتي تقاوم الأقليات الشيوعية المسلّحة، والضغط الخارجي الاتِّحاد السُّوفياتي، كما طرح وزير الخارجية "جورج مارشال" (George Marshall)، مشروعاً لإعادة إعمار أوروبا في حزيران/يونيو 1947. للمزيد يُنظر:

John Gaddis, Strategies of Containment: A critical Appraisal of Postwar American Security Policy, Oxford University Press, London, 1982, P. 73 – 83.

(14) يُعرف بحلف "الناتو" تأسس عام 1949، ويشكل نظاماً للدفاع الجَمَاعي، ويضمُّ (29) دولة من أميركا الشمالية وأوروبا، مع مشاركة (21) دولة من برنامج الشراكة من أجل السَّلام التابع للحلف، و(15) دولة من برامج الحوار المؤسَّسي. نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص86 – 90.

(15) يُعرف بحلف الشَّرق الأوسط للدفاع المشترك تأسس عام 1955، وضمَّ تركيا، العراق، بريطانيا، باكستان، وإيران، لكنَّ انسحاب العراق عام 1959، حوَّله لـ"منظَّمة المعاهدة المركزية" الـ"سنتو" (SENTU)، وتفكُّك بانسحاب إيران عام 1979. عبد الرزاق أسود وآخرون، موسوعة العراق السِّياسيَّة، الجزء الخامس، الدَّار العربيَّة للموسوعات، بيروت، 1986، ص216.

[16] يُعرف بحلف "مانيلا" تأسس عام 1954، وضمَّ الولايات المتَّحدة، المملكة المتَّحدة، فرنسا، أستراليا، بنغلاديش، نيوزيلندا، باكستان، الفلبين، وتايلاند، وكان يهدف إلى حماية المصالح الغربية ومحاصرة المد الشيوعي، وحلِّ الحلف عام 1977. مصطفى عثمان إسماعيل، الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2009، ص30.

[17] علي المؤمن، النظام العالمي الجديد، التشكيل والمستقبل، دار الحق، بيروت، 1994، ص54 – 58.

[18] جورج ثروت فهمي, المسألة القبرصية تُجَاه نحو حلِّ نهائي, مجلة "السِّياسة الدُّوْلية"، المجلَّد 39، السنة الأربعون، العدد 156، نيسان/أبريل، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، 2004, ص144.

[19] إبراهيم خليل أحمد وآخرون, تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية, جامعة الموصل، 1987, ص219.

[20] إبراهيم خليل أحمد وآخرون, المرجع السابق, ص220.

[21] أحمد نوري النعيمي, العلاقات التركية الروسية: دراسة في الصِّراع والتعاون، دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان، 2011, ص109.

[22] "البيروسترويكا" تعني إعادة التنظيم والبناء في المجالين الإقتصادي والإجتماعي، و"الغلاسنوست" تعني الشفافية، والمصارحة الديمقراطية والسِّياسيَّة. ميخائيل غورباتشوف، البيروسترويكا: تفكير جديد لبلادنا وللعالم، ترجمة: مهدي عبد الجواد، ط 4، دار الشَّروق، القاهرة، 1990، ص67 – 93.

[23] معمر فيصل خولي، العلاقات التركية – الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، بيروت، 2014، ص55.

[24] هناك مجموعة من الأسباب الّتي ساهمت في تفكُّك الاتِّحاد السُّوفياتي، أهمُّها: إستراتيجية الاحتواء الأميركية الّتي جعلت الاتِّحاد السُّوفياتي يلهث وراء سباق التسلُّح، وإهمال التنمية، بالإضافة إلى الإجراءات البيروقراطية الّتي خلّفت نظاماً معقداً، ومشكلة القوميات، والاختلافات الإجتماعية والأيديولوجيَّة، وتراجع الواقع الإقتصادي، والسَّيطرة الفئوية، وانقسام الحزب الشيوعي. للمزيد يُنظر: كريس هارمان، انهيار النموذج السُّوفياتي: الأسباب والنتائج، ترجمة: خليل كلفت، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص139 – 143.

[25] ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، ترجمة: بسام شيحا، الدَّار العربيَّة للعلوم– ناشرون، بيروت، 2006، ص52 – 58.

[26] امجد جهاد عبد الله، التحوُّلات الإستراتيجية في العلاقات الأميركية الروسية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011، ص93.

[27] منظَّمة دولية أورو– آسيوية مقرها في مينسك عاصمة روسيا البيضاء، وتضمُّ كلٌّ من روسيا، بيلاروسيا، أوكرانيا، مولدوفا، جورجيا، أرمينيا، أذربيجان، تركمانستان، أوزبكستان، كازخستان، طاجكستان، وقيرغيزيا، وتشمل هذه المنظَّمة مجالات التِّجارة

والتمويل والقوانين، والأمن، كما أنها تعزَّز التعاون في مجال الديمقراطية، ومكافحة التهريب والإرهاب.

(28) منطقة جغرافية تقع في قارة آسيا، وتضمُّ كلٌّ من أوزبكستان، تركمانستان، كازاخستان، طاجكستان، وقيرغيزستان.

(29) يتألف القوقاز من جورجيا وأرمينيا وأذربيجان، وداغستان، ويتألف القوقاز الرّوسي من كراسنودار كراي، ستافروبول كراي، أديغيا، قراتشاي– تشيركيسيا، قبردينو– بلقاريا، الشيشان، إنغوشيا، أوسيتيا الشمالية وداغستان، كما يضمُّ القوقاز ثلاثة دُوَل أعلنت استقلالها غير المعترف بها دولياً، وهي: أبخازيا، وأوسيتيا الجنوبية، وقرة باغ. زكاري لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته: الصِّراع على تفسير الشَّرق الأوسط، ترجمة: شريف يونس، دار الشُّروق، القاهرة، 2007، ص127 – 173.

(30) علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحدِّيات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربيَّة للعلوم– ناشرون، بيروت، 2010، ص137، 138.

(31) أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في السَّاحة الدُّولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط 2، الدار العربيَّة للعلوم– ناشرون، بيروت، 2011، ص621.

(32) بولنت آراس وآخرون، التحوُّل التركي تُجَاه المنطقة العربيَّة، مركز دراسات الشَّرق الأوسط، عمّان، 2012، ص21.

(33) عليان محمود عليان, المرجع السابق, ص150.

(34) موسى الزعبي, الإستراتيجية الشاملة للولايات المتَّحدة: حرب على المنافسين اعداء وأصدقاء, مجلة "الفكر السِّياسيّ"، العدد 21, شتاء، اتِّحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005, ص29، 30.

(35) R. Craig Nation, War in the Balkans 1991 – 2002, Strategic Studies Institute Press, Washington D.C, 2003, P. 181.

(36) علي محمد محمد الصلابي, المرجع السابق, ص358.

(37) Metin Gezen, Russia's Move To Balance Turkey's energy Transit rule, Turkish Weekly, 25 March 2007, P. 3, 4.

(38) Heinz Kramer, Changing Turkey: The Challenge To Europe and The United States, Brookings Institution Press, Washington D.C, 2000, P. 146, 147.

(39) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحوُّل: قلق الهويَّة وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1997، ص287 – 294.

(40) عليان محمود عليان, المرجع السابق, ص108.

(41) عمرو عبد الكريم سعداوي, النخبة السِّياسيَّة الصربية آخر نخب الحرب الباردة, مجلة "السِّياسة الدُّوْلية"، السنة الخامسة والثلاثون، المجلَّد 34، العدد 137، تموز/يوليو، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، 1999، ص86، 87.

(42) موسى الزعبي, المرجع السابق, ص25.

(43) أحمد السيد تركي, موقف دُوَل البلقان من النزاع في كوسوفو, مجلة "السِّياسة الدُّوْلية", السنة الخامسة والثلاثون، المجلَّد 34، العدد 137، تموز/يوليو، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، 1999, ص136.

(44) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكُبْرَى: السَّيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، ترجمة: أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 1999، ص117.

(45) محمد السيد سليم، التحوُّلات الكُبْرَى في السِّياسة الخارجية الروسية، مجلة "السِّياسة الدُّوْلية"، السنة الثالثة والأربعون، المجلَّد 42، العدد170، تشرين الأول/أكتوبر، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، 2007، ص41، 42.

(46) محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص45.

(47) عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا: علاقات متطوُّرة وطموحات متنافسة في المنطقة العربيَّة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015، ص3، 5.

(48) تمَّ تحويل هذه الاتِّفاقية إلى "منظَّمة معاهدة الأمن الجَمَاعي" في أيار/مايو 2006، متبعة منهج حلف شمال الأطلسي.

(49) مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة: عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص107.

(50) عمرو عبد الكريم سعداوي, المرجع السابق، ص88.

(51) حسام سويلم، القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، مجلة "السّياسة الدُّوْلية، السنة الثانية والأربعون، المجلَّد 41، العدد 164، نيسان/أبريل، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، 2006، ص82.

(52) محمد نور الدين، المرجع السابق، ص31.

(53) حميد شهاب أحمد، التنافس الإقليمي والدُّوْلي في منطقة الجمهوريات الإسلاميَّة في آسيا الوسطى، مجلة "دراسات دولية"، العدد 28، أيلول/سبتمبر، مركز الدراسات الدُّوْلية، جامعة بغداد، 2005، ص11.

(54) قاسم دحمان، السِّياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز، إي– كتب، لندن، 2016، ص112 – 120.

(55) منظمة تأسست عام 1985، وتضمُّ تركيا، أذربيجان، أفغانستان، أوزبكستان، إيران، باكستان، تركمانستان، طاجيكستان، قيرغيزستان، وكازاخستان. وتهدف إلى التعاون الإقتصادي والتجاري؛ مثل جعل سوق الخدمات والبضائع المشتركة.

(56) عماد جاد، الجمهوريات الإسلاميَّة والاتِّحاد الرّوسي: الروابط والمخاوف، مجلة "السِّياسة الدُّوْلية"، السنة الحادية والثلاثون، المجلَّد 30، العدد 120، تشرين الأول/أكتوبر، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، 1995، ص167.

(57) قاسم دحمان، المرجع السابق، ص122.

(58) وهي منطقة تضمُّ روسيا والدُّوَل المستقلة عن الاتِّحاد السُّوفياتي السابق، ودُوَل أوروبا الشَّرقية وآسيا الوسطى، بالإضافة إلى أفغانستان والصين عدا أجزائها الساحلية الجنوبية والشرقية.

(59) أشتون ب. كارتر وويليام ج. بيري، الدفاع الوقائي: إستراتيجية أميركية جديدة للأمن، ترجمة: أسعد حليم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2001، ص51 – 55.

(60) هنري كيسنجر، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص64 – 78.

(61) فريديريك معتوق، الإستراتيجية الأميركية الجديدة، مجلة "الدفاع الوطني"، العدد 48، نيسان/أبريل، وزارة الدفاع اللبنانية، بيروت، 2004، ص105، 106.

(62) مايكل كلير، المرجع السابق، ص102.

(63) ثامر كامل محمد, الإستراتيجية الأميركية مرحلة ما بعد عاصفة الأبراج, مجلة "الحكمة"، العدد 29، أيلول/سبتمبر، بيت الحكمة، بغداد، 2002, ص20، 21.

(64) فريديريك معتوق، المرجع السابق، ص106.

(65) لقد نجحت الولايات المتَّحدة بعد الحرب العالمية الثانية في هيكلة العديد من الأنظمة الدفاعية، مثل: "نظام المنقم" (Avenger System)، لكنه توقف بعد أن أبرمت مع الاتِّحاد السُّوفياتي معاهدة حظر الأسلحة المضادة للصواريخ الباليستّيه عام 1972، غير أن الرئيس "رونالد ريغان" (Ronald Reagan) في آذار/مارس 1983، طرح "مبادرة الدفاع الإستراتيجي"، باسم "حرب النجوم"، أما الرئيس "جورج دبليو بوش" فقد طرح "الدرع الصاروخي"، وهو أعتراض الصاروخ في مرحلة تعزيز الدفع، وهي المرحلة الّتي يدفع بها الصاروخ إلى الغلاف الجوي لتحقيق السرعة اللّازمة لبلوغ هدفه، وتدوم بين دقيقة إلى خمسة دقائق، وحينها يتمُّ تدمير الصاروخ المهاجم في أراضي الدَّولة الّتي أطلق منها. عماد فوزي شعيبي، السِّياسة الأميركية وصياغة العالم الجديد: "دراسة استراتيجية" اليمين والمحافظون الجُدُد من التدخُّل الانتقائي إلى التدخُّل الاستباقي، دار كنعان، دمشق، 2003، ص102.

(66) يفغيني بريماكوف، العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق، ترجمة: عبد الله حسن، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص198.

(67) غاري هارت، القوَّة الرابعة، الإستراتيجية الكُبْرَى للولايات المتَّحدة في القرن الحادي والعشرين مقالة في قوَّة مبادئ الولايات المتَّحدة، ترجمة: محمد محمود التوبة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005، ص185.

(68) عماد فوزي شعيبي، المرجع السابق، ص106.

[69] نافع لبش، منظَّمة معاهدة حلف شمال الأطلسي "الناتو"، العضوية والتعاون، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1996، ص4.

[70] ليلى مرسي وأحمد وهبان، حلف شمال الأطلسي، الدَّار الجامعية الجديدة للنشر، القاهرة، 2001، ص310.

[71] تنضمُّ بولندا، والمجر، وتشيكيا خلال أعوام (1997 – 1999)، وتنضمُّ رومانيا، بلغاريا، النمسا، سلوفينيا، وألبانيا، خلال أعوام (1999 – 2003)، وتنضمُّ دُوَل البلطيق، فلنده، والسويد، ورابطة الدُّوَل المستقلة (الكومنولث) خلال أعوام (2003 – 2010)، الّتي تشكلت في مؤتمر "آلما – أتا" (Alma – Ata) في كانون الأول/ديسمبر 1991، وتشمل اثنتي عشرة دولة من الاتِّحاد السُّوفياتي السابق، ومقرُّها "مينسك" عاصمة روسيا البيضاء، بهدف تعزيز التعاون وحفظ السَّلام. يُنظر: نافع لبش، المرجع السابق، ص5 – 8.

[72] ماريانا كاباريني، "إصلاح قطاع الأمن وتوسيع الناتو والاتِّحاد الأوروبي"، التسلُّح ونزع السِّلاح والأمن الدُّوْلي، بإشراف مجموعة مؤلفين، ترجمة: عمر الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، 2003، ص400.

[73] ميشال يمين، قواعد أميركا والحلف الأطلسي حول روسيا بين تقبل السُّلطة وتذمر المعارضة، مجلة "الدفاع الوطني"، العدد 51، كانون الثاني/يناير، وزارة الدفاع اللبنانية، بيروت، 2005، ص14.

[74] ليلى مرسي وأحمد وهبان، المرجع السابق، ص311.

[75] Richard Weitz, Averting Anew Great Game in Central Asia, The Washington Quarterly, Vol. 29, No. 3, Summer, 2006, P. 186.

[76] مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأميركي في الخليج، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص102.

[77] ريتشارد روز كرانس، توسُّع بلا غزو: دور الدَّولة الافتراضية في الامتداد للخارج، ترجمة: عدلي برسوم، مركز الإهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2001، ص155، 156.

[78] رضا محمد هلال، مستقبل التعاون الفرنسي الرّوسي الألماني، مجلة "السِّياسة الدُّوْلية"، السنة الرابعة والثلاثون، المجلَّد 33، العدد 133، تموز/يوليو، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، 1998، ص205، 156.

[79] توسُّع الاتِّحاد الأوروبي بموجب وثيقة "كوبنهاغن" عام 2004، إذ ضمَّ بولندا، التشيك، المجر، سلوفاكيا، سلوفينيا، ليتوانيا، لاتفيا، استونيا، قبرص، مالطا، وهنغاريا، وتوثيق الشراكة مع روسيا، أوكرانيا، مولدافيا، روسيا البيضاء، ودُوَل جنوب المتوسط، كما توسُّع الاتِّحاد الأوروبي عام 2007، بضمَّ رومانيا، وبلغاريا، وقد يشرع في توسيع آخر لضمَّ دُوَل البلقان. ميشال يمين، المرجع السابق، ص14 – 15.

[80] وقعت تركيا اتِّفاقية أرتباط مع أوروبا عام 1963، وتضمَّنت التزاماً بقبول عضوية تركيا، واعتبرت الجماعة الأوروبية بأن تركيا يُمكن أن تنضمَّ عام 1989، لكنها أجلت الموعد، وقبل

الاتِّحاد الأوروبي اتِّحاد جمركي مع تركيا عام 1995، تعويضاً عن عدم العضوية، لكن قام البرلمان الأوروبي واليونان بتأجيل تنفيذه بسب أحداث قبرص وبحر إيجة. رضا محمد هلال، المرجع السابق، ص156

(81) ريتشارد روز كرانس، المرجع السابق، ص156.

(82) أحمد تهامي عبد الحي، تركيا وتوسيع الناتو الفرص والمخاطر، مجلة "السِّياسة الدُّوْلية"، السنة الثالثة والثلاثون، المجلَّد 32، العدد 129، تموز/يوليو، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، 1997، ص112، 113.

(83) رضا محمد هلال، المرجع السابق، ص156.

(84) نزار إسماعيل الحيالي, المرجع السابق، ص5 – 8.

(85) ربيع نصر وآخرون، الأزمة السورية: الجذور والآثار الإقتصادية والإجتماعية، المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق، 2013، ص48.

(86) زكي العايدي، إخفاقات أوباما في الشَّرق الأوسط، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012، ص13، 14.

(87) ربيع نصر وآخرون، المرجع السابق، ص49.

(88) مازن شندب, داعش: ماهيته, نشأته، إرهابه، أهدافه، استراتيجيته، الدَّار العربيَّة للعلوم– ناشرون، بيروت، 2014، ص45 – 60.

(89) مجموعة مؤلفين، خطة عنان: محنة وقف القتال والحوار بسورية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012، ص12.

(90) هشام آل قطيط، المؤامرة المفتوحة على سورية (كشف المُخطَّطات السوداء بالوثائق والأرقام)، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2012، ص597.

(91) صدر القرار المرقَّم (2042) في 14 نيسان/أبريل 2012، الّذي نص على تطبيق بنود "المبادرة العربيَّة"، كما صدر القرار المرقَّم (2043) في 21 نيسان/أبريل 2012، أعرب فيه مجلس الأمن الدُّوْلي عن قلقه من استمرار القتال في سورية، وقد دعا إلى احترام بنود القرار المرقَّم (2042)، كما وافق مجلس الأمن الدُّوْلي على القرار المرقَّم (٢٠٥2) في حزيران/يونيو 2012، الّذي نص على تمديد عمل بعثة المراقبة الأممية في سورية. مازن شندب, المرجع السابق، ص60.

(92) عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحريَّة في التاريخ الراهن, المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2013، ص404.

(93) Charles Lister, Dynamic Stalemate: Surveying Syria 'S Military Landscape, Brookings Centerm, Doha, 2014, P. 6 – 9.

[94] سماح مهدي صالح العلياوي وزيد عدنان ناجي الطائي، الواقع العربي في ظلّ المُتغيّرات الدُّوْلية الجديدة بعد عام 2010, تدقيق وتحقيق: سماح مهدي صالح العلياوي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2018، ص450.

[95] سماح مهدي صالح العلياوي وزيد عدنان ناجي الطائي، المرجع السابق، ص450.

[96] محمد زاهد جول، الانقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخُّل الخارجي (صراع حضارة ام حروب صليبية)، دار أبن حزم، بيروت، 2017، ص93.

[97] وقد دفعت الولايات المتَّحدة مجلس الأمن الدُّولي إلى إصدار القرار المرقَّم (2328) في 19 كانون الأول/ديسمبر 2016، بدعوى نشر مراقبين دوليين لمراقبة عمليات الإجلاء في مدينة حلب السورية.

[98] محمد زاهد جول، المرجع السابق، ص94.

[99] سماح مهدي صالح العلياوي وزيد عدنان ناجي الطائي، المرجع السابق، ص455.

[100] هيثم منّاع، خلافة داعش، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2015، ص11 – 51.

[101] وليد عبد الحي، مُحدِّدات السياستين الروسية والصينية تُجَاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012، ص5، 6.

[102] جمال واكيم, صراع القِوى الكُبْرَى على سورية: الأبعاد الجيوسياسية لأَزمة 2011, ط 2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص199 – 215.

[103] نضال حمادة، خفايا وأسرار داعش (من عمامة أسامة بن لادن إلى قبعة صدام حسين)، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2015، ص17.

[104] فراس محمد إلياس، تحليل السِّياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، 2016، ص204.

[105] لأنَّ حلف شمال الأطلسي يعتمد في قدراته العسكرية على جيشين هما: الجيش الأميركي، والجيش التركي، فإذا تهمشّ الجيش التركي في الميدان، فإنَّ الضرر يلحق بشكلٍ مرتدٍّ على حلف شمال الأطلسي.

[106] محمد زاهد جول، المرجع السابق، ص102.

[107] محمد زاهد جول، المرجع السابق، ص123.

قائمة المصادر والمراجع

أ: الكتب العربيَّة

1. إبراهيم خليل أحمد وآخرون, تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية, جامعة الموصل، 1987.

2. أحمد نوري النعيمي, العلاقات التركية الروسية: دراسة في الصِّراع والتعاون، دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان، 2011.
3. إسماعيل أحمد ياغي, الدَّولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث, ط 3، مكتبة العبيكان، الرياض, 2002.
4. امجد جهاد عبد الله، التحوُّلات الإستراتيجية في العلاقات الأميركية الروسية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011.
5. جمال واكيم، صراع القِوى الكُبْرَى على سورية: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت, 2013.
6. ربيع نصر وآخرون، الأزمة السورية: الجذور والآثار الإقتصادية والإجتماعية، المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق، 2013.
7. زكي العايدي، إخفاقات أوباما في الشَّرق الأوسط، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012.
8. سماح مهدي صالح العلياوي وزيد عدنان ناجي الطائي، الواقع العربي في ظلّ المُتغيِّرات الدُّوْلية الجديدة بعد عام 2010, تدقيق وتحقيق: سماح مهدي صالح العلياوي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2018.
9. شوقي عطا لله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم, تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة, المكتب المصري لتوزيع المطبوعات, القاهرة، 2000.
10. عبد الرزاق أسود وآخرون، موسوعة العراق السِّياسيَّة، الجزء الخامس، الدَّار العربيَّة للموسوعات، بيروت، 1986.
11. عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحريَّة في التاريخ الراهن, المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2013.
12. علي المؤمن، النظام العالمي الجديد، التشكيل والمستقبل، دار الحق، بيروت، 1994.
13. علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحدِّيات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربيَّة للعلوم– ناشرون، بيروت، 2010.
14. علي محمد محمد الصلابي, الدَّولة العثمانية عوامل النهوض والسقوط, مطبعة دار المعرفة، بيروت, 2004.
15. عليان محمود عليان, التوافق والصِّراع في العلاقات الدُّولية: العلاقات الروسية التركية مثالاً، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2016.

16. عماد فوزي شعيبي، السِّياسة الأميركية وصياغة العالم الجديد: "دراسة استراتيجية" اليمين والمحافظون الجُدُد من التدخُّل الانتقائي إلى التدخُّل الاستباقي، دار كنعان، دمشق، 2003.
17. عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا: علاقات متطوُّرة وطموحات متنافسة في المنطقة العربيَّة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015.
18. فراس محمد إلياس، تحليل السِّياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، 2016.
19. قاسم دحمان، السِّياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز، إي– كتب، لندن، 2016.
20. ليلى مرسي وأحمد وهبان، حلف شمال الأطلسي، الدَّار الجامعية الجديدة للنشر، القاهرة، 2001.
21. مازن شندب, داعش: ماهيته, نشأته، إرهابه، أهدافه، استراتيجيته، الدَّار العربيَّة للعلوم – ناشرون، بيروت، 2014.
22. مجموعة مؤلفين، خطة عنان: محنة وقف القتال والحوار بسورية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012.
23. محمد زاهد جول، الانقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخُّل الخارجي (صراع حضارة ام حروب صليبية)، دار أبن حزم، بيروت، 2017.
24. محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحوُّل: قلق الهويَّة وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1997.
25. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأميركي في الخليج، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013.
26. مصطفى عثمان إسماعيل، الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2009.
27. معمر فيصل خولي، العلاقات التركية – الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، بيروت، 2014.
28. نافع لبش، منظَّمة معاهدة حلف شمال الأطلسي "الناتو"، العضوية والتعاون، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1996.
29. نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009.
30. نضال حمادة، خفايا وأسرار داعش (من عمامة أسامة بن لادن إلى قبعة صدام حسين)، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2015.

31. هشام آل قطيط، المؤامرة المفتوحة على سورية (كشف المُخطَّطات السوداء بالوثائق والأرقام)، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2012.
32. هيثم منّاع، خلافة داعش، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2015.
33. وليد عبد الحي، مُحدِّدات السياستين الروسية والصينية تُجَاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012.

ب: الكتب المترجمة

34. أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في السَّاحة الدُّولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط 2، الدار العربيَّة للعلوم– ناشرون، بيروت، 2011.
35. إريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث, ترجمة: عبد اللطيف الحارس، دار مدار الإسلامي، بيروت، 2014.
36. أشتون ب. كارتر ووليام ج. بيري ،الدفاع الوقائي: إستراتيجية أميركية جديدة للأمن، ترجمة: أسعد حليم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2001.
37. بولنت آراس وآخرون، التحوُّل التركي تُجَاه المنطقة العربيَّة، مركز دراسات الشَّرق الأوسط، عمّان، 2012.
38. التسلُّح ونزع السِّلاح والأمن الدُّوْلي، بإشراف مجموعة مؤلفين، ترجمة: عمر الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، 2003.
39. زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكُبْرَى: السَّيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، ترجمة: أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 1999.
40. زكاري لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته، الصِّراع على تفسير الشَّرق الأوسط، ترجمة: شريف يونس، دار الشُّروق، القاهرة، 2007.
41. غاري هارت، القوَّة الرابعة، الإستراتيجية الكُبْرَى للولايات المتَّحدة في القرن الحادي والعشرين مقالة في قوَّة مبادئ الولايات المتَّحدة، ترجمة: محمد محمود التوبة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005.
42. كرانس ريتشارد روز، توسُّع بلا غزو: دور الدَّولة الافتراضية في الامتداد للخارج، ترجمة: عدلي برسوم، مركز الإهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2001.

43. كريس هارمان، انهيار النموذج السُّوفياتي: الأسباب والنتائج، ترجمة: خليل كلفت، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010.
44. ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، ترجمة: بسام شيحا، الدَّار العربيَّة للعلوم– ناشرون، بيروت، 2006.
45. مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة: عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002.
46. ميخائيل غورباتشوف، البيروسترويكا: تفكير جديد لبلادنا وللعالم، ترجمة: مهدي عبد الجواد، ط 4، دار الشَّروق، القاهرة، 1990.
47. المير ألاي إسماعيل سرهنك, تاريخ الدَّولة العثمانية, دار الفكر الحديث للطباعة والنشر, بيروت، 1988.
48. هنري كيسنجر، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002.
49. يفغيني بريماكوف، العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق، ترجمة: عبد الله حسن، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004.

ج: الكتب الأجنبية

50. John Gaddis, Strategies of Containment: A critical Appraisal of Postwar American Security Policy, Oxford University Press, London, 1982.
51. Metin Gezen, Russia's Move To Balance Turkey's energy Transit rule, Turkish Weekly, 25 March 2007.
52. Heinz Kramer, Changing Turkey: The Challenge To Europe and The United States, Brookings Institution Press, Washington D.C, 2000.
53. Charles Lister, Dynamic Stalemate: Surveying Syria 'S Military Landscape, Brookings Centerm, Doha, 2014.
54. R. Craig Nation, War in the Balkans 1991 – 2002, Strategic Studies Institute Press, Washington D.C, 2003.

د: الدوريات

55. حميد شهاب أحمد، التنافس الإقليمي والدُّوْلي في منطقة الجمهوريات الإسلاميَّة في آسيا الوسطى، مجلة "دراسات دولية"، العدد 28، أيلول/سبتمبر، مركز الدراسات الدُّوْلية، جامعة بغداد، 2005.

56. عماد جاد، الجمهوريات الإسلاميَّة والاتِّحاد الرّوسي: الروابط والمخاوف، مجلة "السِّياسة الدُّوْلية"، السنة الحادية والثلاثون، المجلَّد 30، العدد 120، تشرين الأول/أكتوبر، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، 1995.

57. نزار إسماعيل الحيالي, معضلة تركيا في النظام الأمني الأوروبي, "أوراق إستراتيجية"، العدد 69، نيسان/أبريل، مركز الدراسات الدُّوْلية، جامعة بغداد, 2001.

58. موسى الزعبي, الإستراتيجية الشاملة للولايات المتَّحدة: حرب على المنافسين اعداء وأصدقاء, مجلة "الفكر السِّياسيّ"، العدد 21, شتاء، اتِّحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005.

59. عمرو عبد الكريم سعداوي, النخبة السِّياسيَّة الصربية آخر نخب الحرب الباردة, مجلة "السِّياسة الدُّوْلية"، السنة الخامسة والثلاثون، المجلَّد 34، العدد 137، تموز/يوليو، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، 1999.

60. حسام سويلم، القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، مجلة "السّياسة الدُّوْلية، السنة الثانية والأربعون، المجلَّد 41، العدد 164، نيسان/أبريل، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، 2006.

61. أحمد السيد تركي, موقف دُوَل البلقان من النزاع في كوسوفو, مجلة "السِّياسة الدُّوْلية", السنة الخامسة والثلاثون، المجلَّد 34، العدد 137، تموز/يوليو، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، 1999.

62. محمد السيد سليم، التحوُّلات الكُبْرَى في السِّياسة الخارجية الروسية، مجلة "السِّياسة الدُّوْلية"، السنة الثالثة والأربعون، المجلَّد 42، العدد170، تشرين الأول/أكتوبر، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، 2007.

63. أحمد تهامي عبد الحي، تركيا وتوسيع الناتو الفرص والمخاطر، مجلة "السِّياسة الدُّوْلية"، السنة الثالثة والثلاثون، المجلَّد 32، العدد 129، تموز/يوليو، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، 1997.

64. جورج ثروت فهمي, المسألة القبرصية تُجَاه نحو حلّ نهائي, مجلة "السِّياسة الدُّوْلية"، المجلَّد 39، السنة الأربعون، العدد 156، نيسان/أبريل، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، 2004.

65. ثامر كامل محمد, الإستراتيجية الأميركية مرحلة ما بعد عاصفة الأبراج, مجلة "الحكمة"، العدد 29، أيلول/سبتمبر، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
66. فريديريك معتوق، الإستراتيجية الأميركية الجديدة، مجلة "الدفاع الوطني"، العدد 48، نيسان/أبريل، وزارة الدفاع اللبنانية، بيروت، 2004.
67. رضا محمد هلال، مستقبل التعاون الفرنسي الرّوسي الألماني، مجلة "السِّياسة الدُّوْلية"، السنة الرابعة والثلاثون، المجلَّد 33، العدد 133، تموز/يوليو، مؤسَّسة الأهرام، القاهرة، 1998.
68. ميشال يمين، قواعد أميركا والحلف الأطلسي حول روسيا بين تقبل السُّلطة وتذمر المعارضة، مجلة "الدفاع الوطني"، العدد 51، كانون الثاني/يناير، وزارة الدفاع اللبنانية، بيروت، 2005.

ه: الدوريات الأجنبية

69. Richard Weitz, Averting Anew Great Game in Central Asia, The Washington Quarterly, Vol. 29, No. 3, Summer, 2006.